الجلسة الثامنة والأربعون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 21 محرم 1421 (2000/04/25)
- **الرئاسة** : السيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة وعشرين دقيقة.
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية

* * *

السيد مصطفى عكاشة رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أفتتح الجلسة

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لاضطلاع المجلس على ما جد من المراسلات. فليتفضل السيد الأمين.

السيد المستشار محمد الحسن منينو أمين المجلس

شكرا السيد الرئيس.

النصوص التشريعية التي توصلت بها الرئاسة، توصلت رئاسة المجلس بـ 3 مشاريع قوانين من السيد الوزير الأول ويتعلق الأمر بـ :

1. مشروع قانون رقم 99-77 يمنع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي إيراد آخر يدخل في حكمه .
2. مشروع قانون يتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية
3. مشروع قانون رقم 99-78 بإحداث المعهد العالي للإدارة .

توصلت رئاسة المجلس بـ 3 مقترحات قوانين

- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم قانون رقم 89-15 المنظم لمهنة خبرة المحاسبة ولإحداث هيأة الخبراء المحاسبين المقدم من بعض السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

- مقترح قانون بتعديل القانون التنظيمي رقم 97-32 المتعلق بمجلس المستشارين تقدم به المستشارون السادة : الحاج الطاهري – عبد الصمد اعرشان – التامك محمد امبارك – الحبيب المهدي – محمد تاضومانت من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل وتتميم المادة 108 من القانون رقم 89-15 الصادر في 14 غشت 1992 المنظم لمهنة الخبرة والمحاسبة وإنشاء هيأة الخبراء المحاسبين المقدم من طرف فريق الاتحاد الدستوري.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 18 أبريل 2000 إلى 25 منه .

عدد الأسئلة الشفوية 9

عدد الأسئلة الكتابية 11

عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها2، كما توصلت رئاسة المجلس من فريق الاتحاد الدستوري بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

كما توصلت رئاسة المجلس من الفريق الكونفدرالي بطلب احاطة المجلس علما بقضية طارئة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الأمين

الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري للإحاطة بشيء طارئ حسب طلبه.

السيد المستشار أحمد المالكي

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد سبق أن أثرنا من هذا المنبر الموقر انتباه المجلس المحترم إلى قضية ضحايا رجال الجمارك في الجهة الشرقية، فبعد حادثة 17

دجنبر 1999 ببني انصارو حادثة 17 دجنبر 1999 بجماعة سلوان، وحادثة أخرى حصلت مؤخرا بسلوان إذ توفي صاحب منزل متأثرا بصدمة قوية على إثر مداهمة رجال الجمارك منزله تحت طائلة وجود سلع مهربة. إلا أنه لم يعثروا على شيء، إلا أن قائمة الضحايا تعرف ارتفاعا متواصلا وذلك نظرا لتكرار الاحداث والواقع الذي يكون من ورائه رجال الجمارك. وقد خلف هذا الوضع استياءا عميقا لدى السكان. كما أنه فرض عليهم الاحساس بالظلم والخوف نظرا لفقدانهم الثقة والأمن في رجال الجمارك الذين أصبحوا يمارسون ممارسات سيئة والدليل على ذلك الحادثة الأخيرة ليوم الأحد 16-4-2000 والتي اهتز لها سكان جماعة حاسي بركان باقليم الناظور، والتي تتعلق بقضية قتل مواطن محمد يعلاوي أب لـ 9 أطفال ويعول زوجته وأمه برصاص بندقية الصيد والتي استعملها أحدرجال الجمارك بدعوى أنه كان يلاحظ والضحية كان في حالة فرار على الرغم من الاصابة جاءت من الأمام فيوجه الضحية مما ارتد قتيلا وتسبب في جروح رفيق له، وذلك على الساعة الثانية و 30 دقيقة ظهرا وأمام عين سكان الدوائر الذين هموا بمهاجمة رجال الجمارك غيضا وحزنا على جارهم لولا تدخل السلطات العمومية والاقليمية لتهدئة الوضع واطمئنان السكان الذين عزموا على تنظيم مسيرة سلمية احتجاجا على تكرار مثل هذه الأحداث وإني إذ أخبر مجلسنا الموقر بهذه النازلة فذلك نظرا لأن تكرارها ومعاودتها قد تؤدي إلى مالا يحمد عقباه فإن الناس والمواطنون يعانون أشد المعاناة من مخلفات وأثر الجفاف وفي الوقت الذي ينتظرون في مبادرة الحكومة للتخفيف عنه، فإن رجال الجمارك عمقوا جرائمهم ودفعوهم إلى اليأس وعدم الشعور بالأمن والاحساس والسلام.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للفريق الكونفدرالي في إحاطة المجلس بشيء طارئ. فليتفضل السيد رئيس الفريق

السيد المستشار عمر الإدريسي

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

كما أحطنا المجلس علما يوم الثلاثاء المنصرم خلال الجلسة الاسئلة الشفوية طبقا لمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي، بقرار الاضراب الوحدوي الذي كان موعده اليوم والذي قررته مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لنضعكم في صورة الاسباب والدواعي وصيرورة المساعي التي بذلت وفشلت ولائحة الحد الأدنى من مطالبنا العمالية العادلة والمشروعة. نرى من واجبنا اليوم أن نضعكم أيضا في صورة الدواعي التي حملتنا على تأجيل قرارنا النضالي بخوض الاضراب العام حتى يكون المجلس والرأي العام الوطني على علم رسمي بمضمون هذه النازلة الطارئة في سير عملنا التأطيري والنضالي دفاعا عن مصالح رأس مالنا البشري المتمثل في الطبقة العاملة وعموم المأجورين إذ وكما تتبع الرأي العام الوطني انعقدت على إثر الدعوة المشتركة لخوض الاضراب العام جلسة تفاوضية جماعية بين الأطراف الثلاث، الحكومة والمركزيتين النقابيتين والاتحاد العام لمقاولات المغرب بمقر الوزارة الاولى طيلة أيام 21-22-23 أبريل الجاري، وبناءا على الصلاحية التي خولها للمكتب التنفيذي مجلسنا الوطني لمركزيتنا النقابية الذي يعتبر أعلى هيأة مقررة في جسدنا النقابي لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب حسب التقدير لنتائج وخلاصات المفاوضات وحسب مدى استجابة الحكومة وأرباب العمل للمطالب المطروحة، لذلك قررنا كمركزية نقابية مناضلة ومسؤولة تأجيل الاضراب العام الوطني الذي كان مقررا خوضه اليوم بناءا على الاعتبارات التالية:

1. لقد توجت المفاوضات بالتوقيع على اتفاق مكتوب وملزم للأطراف ومتجه بصورة أساسية نحو تفعيل مقتضيات التصريح المشترك لفاتح غشت 96، بحيث يتقدم الاتفاق الجديد باتفاق غشت خطوة بالكد إلى الأمام.
2. ورغم كون المطالب المطروحة هي في حدها الأدنى تقديرا منا لوضع بلادنا الانتقالي ورغم كون الاستجابة توزعت على 3 أبعاد:
   - استجابة فورية لبعض المطالب التي لا تقبل التأجيل.
   - واستجابة مؤسسة على المدى القريب
   - واستجابة تدخل في حكم الجدولة المتوسطة المدى فإن الأهم

والأساسي هو في الشكل والجوهر، هو تعزيز لثقافة التعاقد التي ناضلنا من أجل أن تكون المهيمنة داخل مشهدنا السياسي الوطني، لانها في تقديرنا النقابي هي الاطار الملائم وهي الشكل الحضاري الذي سيمكن بلادنا من رفع تحديات وكسب رهانات الألفية الثالثة.

3. ليست وظيفة النقابة هي الرهان على خلخلة أوضاع البلاد بإضرابات قطاعية متوالية وأخرى عامة وشاملة، بل إن وظيفة النقابة كما أسسنا لها منذ ميلاد مركزيتنا النقابية هي خلق شروط النمو بشكل مستديم تلبية للحاجيات المادية والمعنوية الاساسية لشعبنا في إطار مشروع مجتمعي جديد يستهدف تذويب الفوارق الطبقية المستفحلة والحد من الاستغلال الوحشي. ونعتبر أنفسنا شريكا محوريا في بناء هذا المنحى وإنجاز هذا الورش المجتمعي الكبير.

4. لعل كل الغيورين على الوطن يتفقون معنا على أن المغرب ومنذ 40 سنة يعيش حالة انحباس جعلته يدور في حلقة مفرغة تنتج وتعيد انتاج شروط تعاكس تطلعات جماهير أمتنا، لأنه لم يسر في اتجاه التاريخ الذي يتأسس على قاعدة الاقتصادي هو الذي يحدد طبيعة السياسي وليس العكس، إنما هو سعيد في بلادنا كان وما يزال ضد منطق التاريخ، وهذا ما يفرض علينا كل من موقع مسؤوليته إعادة هيكلة جذرية باتت ضرورية في اتجاه مواجهة مسببات الأزمة الهيكلية التي تتخبط فيها بلادنا.

5. إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مهيأون للمساهمة في صياغة رؤية شمولية لرفع بلادنا إلى مصاف البلدان النامية تأسيسا على تحليل واقعي وموضوعي ، قطاعي ومجالي لأوضاع بلادنا، بالتركيز على مكامن القوة التي نتوفر عليها كشعب، فمن دون الاتكال على الآخر، لأن حل الأزمة كان دوما يعتمد على الذات لأنها العنصر الكيفي الأساسي لمواجهة هذا النوع من الأوضاع، ومن يظن عكس ذلك عليه بإعادة قراءة دفاتر التعريف، إذ وعلى سبيل المثال لا الحصر لم يكن في أي وضع مشابه لأوضاع بلادنا البحث مجديا عن حلول في أسواق الغير وتبقى السوق الداخلية غائبة ومغيبة عن هموم الفاعلين الاقتصاديين .

6. إن الحوار المأمول من زاوية رؤيتنا هذه والذي نريده حوارا وطنيا صادقا ونزيها وشفافا ومتجها نحو المستقبل بهذا العمق الذي أشرنا إليه، نعلن أنه لم يبدأ بعد ذلك، إن الحوارات التي عشناها كانت حوارات عارضة فرضت نفسها بقوة الاشياء، ومع ذلك يحاول البعض بل ويراهن على افراغها من محتواها شكلا ومضمونا إذ كنا ننظر إليها انطلاقا من أهميتها الراهنة باعتبارها تراكما في مجال البحث عن السبل الكيفية والكفيلة المؤدية إلى فك الانحباس وتكسير تلك الحلقة المفرغة التي ظلت تعيشها بلادنا، وإلى حين بلورة المرتكزات المؤدية نحو هذا الأفق يظل كل شيء مؤجلا ببلادنا، فآلاف الملفات مجمدة، والمحاور المأمول في تقديرنا غير متوفرة بعد، لأننا نجد أنفسنا دائما أمام محاور لا هم له سوى بريقه الإعلامي، والا ما معنى الا يكلف هذا الوزير أو ذلك نفسه عناء زيارة مصنع واحد من المصانع الكثيرة التي تعرف توترات اجتماعية.

7. رهاننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان أساسا على مطلب تشغيل الشباب باعتباره مطلبا استراتيجيا هو وحده الذي سيؤمن ويصون مستقبل البلاد، إن شبابنا اليوم يجد نفسه ضائعا وتائها بل ومحبطا، لذلك نسائل الجميع هل سيحكم الجيل الجديد مغرب الغد بجيل ضائعا ومهمشا ومحبطا وعازف؟ بل بكل تأكيد .

قريب نكمل السيد الرئيس، دقيقة من فضلك- وهذا ما يلزم الجميع - باغي تسمع، لا، مزيان حتى هذه مدرسة ولكن عندنا مدرسة أخرى في الساحة النضالية- وهذا ملزم للجميع دفاعا عن مستقبل الأمة للبحث عن كل السبل الناجعة لصيانة الأمن المستقبلي للمغرب بتشغيل شبابه، فبذلك وحده ستنجح بلادنا في تكسير بنية التخلف وتأخر الجاثمة على صدورها وعقولنا، عساها تنفلت لتلتحق بالركب الحضاري والانساني وتسير بالتالي في اتجاه منطق التاريخ.

ختاما نهنئ كل العاملات والعمال وأجراء القطاع العام والشبه العام والخاص على استجابتهم لقرارنا النضالي والوحدوي وعلى تعبئتهم استعدادا للنضال من أجل مطالبهم العادلة والمشروعة التي توجت بهذا الاتفاق الجديد الذي يحتاج إلى الاستمرار في التعبئة من

أجل فرص احترام مضامينه وآجاله أثناء التطبيق، كما نتوجه بالشكر لجماهير شعبنا على تضامنها التلقائي ومساندتها لنا في معركتنا العادلة التي جسدها في شوطها هذا كما في الأشواط التي خلت هويتنا ورسالتنا المجتمعية، والانسانية لنؤكد لمن هو في حاجة للتأكيد أننا نقابة تقول لا حينما يقتضي الأمر قول لا، من دون خوف أو جبن، هاجسنا المبدئي خدمة بلادنا من موقع مسؤوليتنا الوطنية التي تفرض علينا وضع مطالب من نمثلهم ضمن أولويات كفاحنا الوطني والعمالي إيمانا بأن السلم الاجتماعي هو مسؤولية جماعية بين أطراف المشهد الاجتماعي في إطار الشراكة الحقيقية والمقاولة الوطنية. والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

حضرات السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في دجول أعمال هذه الجلسة والبالغ عددها 21 سؤالا، في البداية هناك 3 أسئلة آنية في جدول أعمال هذا اليوم، السؤالان الأولان موجهان إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن..

نقطة نظام ..تفضل

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس

بغينا غير نعرفو الطريقة باش غادي نمشيو هذه الجلسة، لان كاين أسئلة آنية وتحت منها أسئلة مماثلة، هل هي مماثلة للأسئلة الآنية وداخلة في نفس الموضوع؟ واش هو سؤال محوري؟ واش هو .. يعني بغينا نعرفو الطريقة ديال العمل، هل الفرق كلها ستتدخل كفرق بالنظام المعروف سابقا؟ أو هو أسئلة اللي طارحينها فقط؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كاين عدد من الأسئلة آنية وضميناها لبعضها البعض وسيتناول الكلمة في الأول جميع ممثلي الفرق لطرح أسئلتهم، ثم سيتولى السيد الوزير الجواب على جميع الأسئلة التي سيتقدم بها السادة المستشارين. وهكذا اتفق، فوقع الاتفاق داخل المكتب، تفضل.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

غير هو ما اتفق عليه المكتب هذا شيء، أما الواقع شيء آخر السيد الرئيس، لأنه هناك بعض الأسئلة التي هي مماثلة للأسئلة الآنية وما عندها علاقة مع الأسئلة الأخرى، ما مشات شاي في نفس السياق فإذن أنا أتساءل كيفاش السيد الوزير غادي يمكن له يجيب على جميع الأسئلة إذا كانت هي تتشابه، هذا ماشي مشكل، أما إذا كانت تختلف بعضها البعض أظن أنه يصعب أن السيد الوزير يجاوبنا كلنا واحنا كل واحد كيفني بغناه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال أو الأسئلة تتعلق بالحوار الاجتماعي، كلها الأسئلة هي تتعلق بالحوار الاجتماعي.

نقطة نظام السيد المستشارعبد السلام بروال :

المستشار السيد عبد السلام بروال:

... 40 دقيقة مشات، غير السيد الرئيس مع احتراماتي للمكتب لا دخل له، النظام الداخلي واضح، سؤال، جواب، إن كان الموضوع يتعلق بأسئلة محورية ما كاين مشكل، نديرها محورية وينوضوا رؤساء الفرق ويتدخلوا، أم إن كانت هناك أسئلة سؤال، جواب، فلكل سؤال جوابه، غير معقول تماما النائب تعطى له 3 دقائق والحكومة تعطاها 15 أو 20 ضربها في 3 هي 50 دقيقة فاستمعنا إلى عرض سابق، ثم بعد ذلك أكيد أننا سنستمع إلى جواب الحكومة لا للأسئلة الشفوية، لجواب للسؤال أو نقطة النظام التي طرحها الزملاء، فلذلك -السيد الرئيس- ما نكونو شاي لعبة تماما وما تدخلنا شاي في هذا الموضوع الأسئلة هي أسئلة ديال الأسئلة الشفوية سؤال-جواب أما المكتب لا دخل له، فاعطيو الاسئلة للزملاء، السيد الوزير يجاوب، التعقيب إلى غير ذلك حتى نكملو والا السيد الرئيس هذه راها واحد النوع ديال .. لا داعي باش نوصفها ...

السيد رئيس الجلسة:

لا، غير هو قبل ما يكون قرار المكتب، أو هذا قرار المكتب فهو اتفاق بين جميع الفرق البرلمانية، هذا ما وقع .

دردشة في القاعة

نقطة نظام ..؟ تفضل

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

إذا سمحتم السيد الرئيس المحترم، الأخت والإخوة المستشارين راه صراحة، نتفاجأ، كاين بعض السادة هنا لكل مرة كيشرعو كما بغاو في هذه الجلسات، هذا في التقرير اللي عندنا دائما أنه لما تكون أسئلة التي هي متشابهة دائما كنديرو عملية الضم، والسيد الوزير المعني يجاوب على جميع الأسئلة، هذه ماشي أول مرة كنديرو هذا العمل، إذن ماشي اليوم غادي نجيو نغير، هذا تقليد ولفناه بلا مكتب أنه جميع الأسئلة كونها متشابهة ما عندها معنى نفس السؤال ويعاد على ... نفس الجواب هذا الأول.

ثانيا : السيد المستشار تكلم وهو عضو في المكتب سبق لنا اشحال من مرة تكون أسئلة آنية واحدة أو 2 أو 3 ولكن نظرا لأهمية الموضوع نتفق ونفتح الباب لجميع الفرق التي لم تضع هذاك السؤال تضعه، وهذا غير في إطار واحد العمل اللي ديال التوافق الذي نحرص عليه جميعا، راه ماشي اليوم غادي نجيو لأنه عندنا وجهة نظر أخرى سنتراجع، فهذا تقليد كنديروه دائما، والسيد المستشار اللي عاد سبقني تكلم هو ساهم فيه اشحال من مرة، والله يخليكم ما نبقاو شاي كل مرة نشرع اللي بغينا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

احنا عندنا برنامج ديال 10 أسئلة، كلها تضمنت بعضها البعض، وحيث أنه هو نفس السؤال ويتعلق بموضوع واحد سيتناول السيد الوزير الجواب عن جميع الأسئلة في دفعة واحدة، وهذا ما اتفق عليه في عدة مناسبات لما يكون السؤال موحد.

أصوات من القاعة

احنا هكذا وقع الاتفاق . إذن قلت...

كاين نقطة نظام؟ تفضل

السيد المستشار محمد الجوهري:

السيد الرئيس،

أولا، السؤال هو حق دستوري للمستشار، ليس من حقوق الفرق، وليس من حقوق المكتب، المراقبة مراقبة دستورية من ممثلي الأمة للحكومة، فرديا وشخصيا، واذا تمسك المستشار بسؤاله وطالب بالجواب يعطاه الجواب ويجب أن يسمع سؤاله كما طرح، إذا كان هناك اتفاق، نعم، نتفق على شيء مخالف إذا اتفقنا، ما دام ما اتفقنا، ما غادي شاي تكون شي حاجة غير الاتفاق، ما شرحه زميلي السيد عبد السلام بروال، مثلا السؤال اللي عندنا اللي مطروح يتعلق بالمؤسسات المالية التي انشئت من أجل تشجيع القطاع الخاص، اش من علاقة عنده بالحوار الاجتماعي صحيح كاينة علاقة غير مباشرة أو يمكن ندخل في علاقة، لكن يمكن نعمل اقتراح باش ما نعرقلو شاي وباش ما نوقفو شاي العجلة ديال النقاش وديال الحوار بيننا وبين الحكومة، ما نبغيو شاي الزملاء وقتما تكلمنا تشخص الأمور، لا، بالعكس، احنا كندويو موضوعيين، ونتكلم باش نزيدو إلى الأمام، خذوا الأسئلة المتشابهة، اللي بغى الجواب على سؤاله مباشرة يأخذه من عند الوزير، اللي بغى سؤاله يتجمع مع سؤال آخر ديال مستشارين آخرين ويأخذ جواب موحد له ذلك، باش يمكن لنا نخرج من هذه الورطة، ولكن مستقبلا هذا الارتجال ما كاين علاش، احنا عارفين أن لجنة الأسئلة ما تجمعت شاي نهار الخميس، وفعلا اتصلوا بنا كرؤساء فرق، ولكن يوم الاثنين صباحا، طبعا هيمنة مسألة الحوار بين الحكومة وبين النقابات وبين المركزيات النقابية، صحيح، هذا يهمنا جميعا، ماشي احنا خارجين.. جايين من شي جهة أخرى، الساحة السياسية ديالنا جميعا، العمل النقابي فعلا عندنا مقدس واحنا كاملين معه ومع العمل النقابي ومع أي عمل يدخل في هذا النطاق، وما كنتجاهل حتى شي حاجة ف يفرض ، لكن با فرض نفسه ما٥٥٥٥٥٥ يفرض نفسه بطريقة أخرى، يفرضه بطريقة نبيلة، واحنا نتقبلها ونساهم فيها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا .. في نفس الموضوع .. تفضل،

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

الله يخليك بما جاء به السيد رئيس الفريق الجوهري الله يخليك السيد الرئيس احنا نؤكد لكم مرة أخرى على أنه حتى سؤالنا الذي تقدمنا به، احنا ما اتصل بنا أحد وما اتفقنا مع أحد في المكتب وما قررنا والو، وهذا شيء يسجل علينا. احنا حتى المكتب راه احنا ما

اتفقنا شاي على هذا شيء، وما قايلين شاي، واحنا متشبثين بسؤالنا ومتشبثين باش الوزير يجاوبنا، لأن سؤالنا وموضوعه ما عنده علاقة اطلاقا مع هذا الحوار الاجتماعي الذي اسميتموه، وخصوصا أنه يتكلم على الاقصاء الذي تم في حق واحد العدد من النقابات التي هي دستورية ومرخصة لها ولكن الحكومة لم تعترف بها ولم تقم بأي حوار معها، ولهذا السيد الرئيس، الله يجازيكم سؤالنا واضح وجيه، نلتمس باش يكون عليه جواب وجيه.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام، السي العمارتي تفضل المستشار،

السيد المستشار أحمد العمارتي:

.. بهذه الطريقة، بكل أسف أنه هذا المجلس ما بقات عنده حرمة إذا كان المكتب اتفق على شيء، يجب احترام ما اتفق في المكتب، لأنه هو المسير للمجلس، وهو الممثل الناطق باسم الجماعة إذا كان المكتب لن يتفق على شيء، ما تنشوف شاي علاش ضرورة تغيير الاشياء، فأنتم شاهد وانتم رئيس الجلسة اليوم وعضو في المكتب وأنتم تتطلبو منكم شهادة، إذا كان المكتب اتفق على ذلك فسير للأسئلة مع جواب واحد للسيد الوزير، وانتم شاهد كذلك إذا كان الأسئلة لم يتفق عليها في المجلس فما علينا إلا سؤال -جواب- وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل آ السي.. شكرا السيد المستشار،

السي المستشار السي اوشن،

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس

أولا، السيد الرئيس،

أريد أن أنبه الرئاسة إلى أن الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية راه داز منها تقريبا ساعة من الزمن، وهذا طبعا إذا كان داز راه كيدوز على حسبا الأسئلة اللي مرتبة عندنا في الجدول ديال الاخوان اللي عندهم اسئلتهم راه اللي تيجيو في مؤخرة اللائحة أكيد أنهم ما غادي شاي يحظاوا بالتغطية التلفزية اللي هي في الحقيقة المحور والأساس لهذه جلسة الأسئلة الشفوية ديال نهار الثلاثاء، ولهذا فربحا للوقت أعتقد أنه ما جينا شاي بشي حاجة غريب في هذه الحصة أنه جميع الاسئلة التي لها علاقة بالحوار الاجتماعي خص يوقع فيها الضم، وتدوز، سواء كانوا 4 أو 5 أو 6، والأسئلة اللي مواليها ما راغبين شاي فيها أنها تدوز كسؤال يتضم للأسئلة التي لها علاقة بالحوار الاجتماعي خص السيد الوزير يكون عنده استعداد باش يجاوبهم على الانفراد، ولهذا نشرع في الجلسة مباشرة ربحا للوقت -السيد الرئيس- وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار مولاي أحمد القادري. تفضل،

السيد المستشار أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين

السادة الوزراء

في الواقع ان المشكلة لا يمكن أن تجزأ، لا يمكن أن نستعمل القانون في جانب وأن نستعمله في جانب الآخر مخالف، لأن القوانين تنظيمية... لأن قانون اللي درنا وهو ما صدق عليه المكتب الضم للأسئلة المماثلة، إذا لم تكن قاعدة الضم وتريد بعض الفرق أن تنفرد بوضع سؤالها وبجواب السيد الوزير عليها بصفة مستقلة، أو أي مستشار يريد ذلك ومن حقه ولكن يجب كذلك أن يحترم مقتضيات الفصل 56 من الدستور الذي يجعل الآجال الدستورية لجواب الحكومة، فلا يمكن أن نتنازل من جهة على الآجال وتسجل هذه الأسئلة في إطار الضم، ثم نقول عندما سجلت في إطار الضم نريدها أن تكون أسئلة غير أسئلة... فهذه مسطرة أعتقد يجب أن تحترم، إذا خرجنا عن مسطرة الضم التي تقررت في المكتب نظرا لأن هناك سؤال محوري، فإننا لن نتقدم ولا يمكن أن نعتمد على القانون في شطر وأن نرفضه في شطر آخر، الضم هو الذي جعل هذه الأسئلة أن تدرج دون أن توضع بالطريقة وبالمسطرة التي يتطلبها القانون واحترام آجال 20 يوم، نريد أن تكون هذه الجلسة حية، شيقة، والمكتب طبق قاعدة متفق عليها من طرف الجميع، هي قاعدة الضم، ولهذا نلتمس احترام قرار المكتب والعمل في هذا الإطار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، غير اللي بغيت نخبر به المجلس الموقر هو أن المكتب وافق عن الضم، عن ضم جميع الأسئلة المشابهة، واستشار مع رؤساء الفرق، وقبلوا وتقدموا بأسئلة هذا الصباح، أما الأسئلة الشفوية الآنية فكاينين غير 3 أسئلة شفوية، كاين السؤال الأول متعلق بوزارة الصحة وسؤالين متعلقين بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن، ولكن من بعدما اتفق المكتب باش يشارك جميع الفرق البرلمانية، جميع فرق مجلس المستشارين في هذه المناسبة، في هذه الجلسة، بالنسبة للحوار الاجتماعي والنتائج التي آل إليها، فقلنا سنأخذها..

السؤال الأول والثاني ..

(أصوات من القاعة)

هذا ما اتفق عليه داخل المكتب، لان إذا ما وقع شاي الضم،

(دردشة في القاعة)

إذا ما بغاوشاي الضم، ما غادي نضم شاي وما غادي يكون شاي سؤالهم أولا... والسلام، كما قلت في البداية هناك 3 أسئلة آنية في جدول الأعمال .. باقي ما وصلني شاي طلب باش نحذف السؤال الثالث، المتعلق بوزارة النقل.

(أصوات من القاعة)

أنا عندي 3

(دردشة في القاعة)

إذن في جدول الأعمال لهذا اليوم سؤالان أولان موجهان إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، والسؤال الثالث موجه إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية، فيما يرجع للأسئلة الموجهة لوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني حول الحوار الاجتماعي والمراحل التي قطعها ملفه، قرر مكتب المجلس ضم جميع الأسئلة المماثلة لها بقصد الإجابة عنها من لدن السيد الوزير المختص إجابة واحدة، وللسادة المستشارين بعد تلقي أجوبة السيد الوزير حق التعقيب على تلك الأجوبة، إذن السؤال الأول الآني موجه إلى السيد وزير التنمية كما قلت وقد تقدم به كل من المستشارين المحترمين السيد عبد الحق التازي والسيد أحمد القادري، فلتيفضل أحد المستشارين ... وباختصار .

السيد المستشار أحمد القادري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة ، إخواني المستشارين ،

إن الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية قصد من طرح السؤال الآني حول الحوار الاجتماعي أن يعلن عن حاجة ورغبة المجتمع المغربي بكل مكوناته من فاعلين اقتصاديين ومن أطراف الانتاج ومن مواطنين في الوصول إلى تحقيق السلم الاجتماعي، وإزالة أسباب التوتر الاجتماعي، وإننا نعتبر أن هذا السلم الاجتماعي هو الأداة الفاعلة لمواجهة التحديات المطروحة على بلدنا سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الجهوي، نريد هذا السلم الاجتماعي لكي ينطلق الانتاج، لكي ينطلق التصدير، لكي لا تتعطل الموانئ، ولا تتعطل القطاعات ولا تعلن الإضرابات، لأننا نعتقد في الفريق الإستقلالي أن الاضراب حق دستوري مشروع ولكنه ليس مطلوب في ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق المطالب التي هي تتصف بالصدق وبالاهتمام من طرف الشعب المغرب.

نعتقد أن الوصول إلى تحقيق السلم الاجتماعي هو الحوار الهادف والمسؤول والبعيد عن كل أنواع الضغط وحوار يتجرد فيه كل طرف من أنه هو الذي يحتكر الحقيقة، نريد حوارا يقوم على الاقتناع والإقناع، ونحن إذ نسجل بارتياح أن الحكومة والمركزيتين النقابيتين والاتحاد العام للمقاولات قد نجحوا في إعطاء وجه مشرف للمغرب ينسجم مع عمقه الحضاري، هذا النجاح الذي بلوره اتفاق 19 محرم، إننا كما قلت هذا الحوار الذي جاء بنتائج أوجدت حلولا كلية أو جزئية لمعالجة قضايا مطروحة بصدق وغير مفتعلة وتحظى باهتمام واسع لدى فئة الشعب سواء .. ولدى الشغيلة بصفة خاصة سواء كان الأمر يتعلق بالموظفين في الوظيفة العمومية أو المستخدمين في القطاع العام أو القطاع الخاص، وترمي في أساسها إلى تحقيق كرامة المواطن وفي مقدمة هذه القضايا التي عولجت ونجح الحوار في إيجاد حلول لها قضية البطالة وضرورة التفكير في معالجتها على واجهتين :

في إحداث مناصب شغل جديدة لحاملي الشواهد العليا وللشباب الذي يشكل فئة عريضة في ساكنة المغرب وكذلك على واجهة حماية مناصب شغل موجودة وبالتالي ضرورة تقيد أرباب العمل باحترام قوانين العمل والاتفاقيات الجماعية والعمل بالاتفاقيات الدولية، لأن هذا من شأنه أن يزيل فكرة التصادم بين أرباب العمل وبين الأجير وأن تتحول هذه الفكرة في نظرنا إلى نظرة للتكامل وللتعاون، ونحن متفقون مع الحكومة في نظرتها التي عبرت على أن المستثمر اليوم لا يعطي الاعتبار للإمتيازات الضرائبية والجمركية بقدر ما يعطي الأسبقية للسلم الاجتماعي والمناخ الاجتماعي السائد في بلد ما، ونحن نعتقد كذلك أن الحكومة والمركزيتين النقابيتين قد نجحت في معالجة مشكل الأجور والحد الأدنى للأجور ورفع الأجور وحل مشكل الترقية الداخلية وترسيم الأعوان المياومين وكذلك في إيجاد السكن الاجتماعي وفي إيجاد التغطية الصحية وكذلك في معالجة القضايا التي نعتقد أنها ستؤدي فعلا إلى تحقيق مجتمع تعادلي .

لهذا، نريد أن نسأل الحكومة وأن نوضح من خلال هذا المنبر إلى الرأي العام المقتضيات التي وصل إليها هذا الحوار والضمانات الكفيلة التي التزمت بها الحكومة مع المركزيتين النقابيتين ومع الاتحاد العام للمقاولة من أجل تنفيذها ومن أجل تحقيقها ومن أجل الوصول إلى تحقيق السلم الاجتماعي، في هذا السؤال نريد أن تكون الحقائق واضحة أمام الشعب المغربي، وهذا المنبر وضع لهذه الحقيقة، ولهذا الحوار لأننا إذا لم نتحاور في هذه القبة فإننا نذكي التوترات خارج هذه القبة، وهذا ما لا نريده لبلدنا الذي يعيش العهد الجديد والذي يريد أن يحقق مكانته المرموقة دوليا وإقليميا ونريد أن يجعل من التضامن والتكافل ومحاربة الفوارق والفقر وسيلة أساسية لتحقيق المجتمع التعادلي. وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار. السؤال الثاني تقدم به المستشارون المحترمون السادة: عبد الله الشرقاوي. تفضل أسيدي .

الكلمة ... من فضلكم... الكلمة للسيد عمر بومقص،

دردشة في القاعة

السيد عمر بو مقص، المستشار المحترم فليتفضل لطرح سؤاله.

<u>السيد المستشار عمر بومقص:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين

عندما وضعنا في الفريق الاشتراكي هذا السؤال لجلسة الأسئلة الشفوية السابقة، وأعطيناه صبغة آنية استعجالية، كان لدينا هاجس أساسي ووحيد وهو أن نطمئن على مستقبل بلدنا، على استقراره السياسي، والاجتماعي في إطار التجربة المتميزة التي يعيشها حاليا بدعم ورعاية ملكية رائدة، هذه التجربة التي مهما اختلفت وتباعدت الآراء في تقييمها فلا يمكن إلا لجاحد أن ينكر الأثر الايجابي والتجاوب الكبير الذي أحدثته لدى الرأي العام الوطني والدولي، ونحن ندرك جميعا أهمية هذا التجاوب ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا، من واجبنا جميعا الحرص على استمرار شروط هذا التجاوب وتعميقها، كما أننا انطلقنا من اقتناع بأن هذا المجلس بخصوصيته ونوعية مكوناته يمكن أن يلعب دورا في هذا الاطار، إطار الحوار، إطار البحث عن التوافق والتواصل بين كل الفعاليات المعنية، إلا أن الحكومة كان لديها رأي آخر وكانت لديها استراتيجية أخرى، اليوم وبعد أن وقع ما وقع حيث تم الاتفاق وحصل التوافق احتفظنا بالسؤال وتشبثنا بوضعه لراهنيته من جهة ولاننا لا زلنا أو لا زال لدينا هذا الهاجس، لا زلنا في حاجة إلى الاطمئنان على مستقبل بلدنا، على استقراره، على توفير شروط تنمية اقتصادية واجتماعية نوعية وحقيقية، بمعنى آخر.

- نريد من الحكومة أن تعطينا الضمانات، ضمانات نجاح هذا الاتفاق واستمراره من خلال شرح وتوضيح آليات تنفيذ بنوده.

- نريد أن نتأكد من جدية الحكومة في التزاماتها إزاء الطبقة العاملة خصوصا والفقيرة عموما،

- نريد الحصول أيضا على الضمانات المتوفرة حول مصداقية منظمة الاتحاد العام للمقاولات الممثلة لكل أرباب العمل، للوفاء بالتزاماتها إزاء الطبقة العاملة.

- نريد أن نعرف ما هي الوسائل المتاحة لديها لتعميم هذه الالتزامات على كل أرباب العمل. إذن الهدف والمبتغى هو هذا، ونريد من هذه الجلسة أن نخرج ومعنا الرأي العام الوطني، بل ونقول الدولي وكل المهتمين بأننا أمام لحظة جديدة، لحظة التحول النوعي والإيجابي في التعامل مع الملف الاجتماعي بالمغرب، تحول بدونه لا يمكن أن نتحدث عن السلم الاجتماعي وبالتالي عن الاستثمار أو عن أي انطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية، ونحن نحيي ما وقع ونحيي الاتفاق بكل مضامينه ومعطياته، لكننا كما قلت نود أن نحصل على الاطمئنان الكافي حول المسالك التي سيتخذها لحصول تنفيذه وضمان استمراريته، كما أننا ونحن نتابع باهتمام مراحل وتطورات الحوار الاجتماعي وتعثراته، لم نلاحظ أي دور للمجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي، ولم نجد له أثرا في حيثيات الاتفاق الحاصل ولهذا نود أن نسائل السيد الوزير عن موقع هذه المؤسسة ودورها فيما يجري اليوم والغد. شكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الثالث تقدم به المستشارون المحترمون السادة : عمر الجزولي- لحسن الحداوي- أحمد التويزي وأحمد بنا. فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال .

السيد المستشار أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

كما قال السادة المستشارون الذين سبقوني إلى الكلام على أن الساحة الوطنية عرفت توترات اجتماعية كثيرة ومتنوعة أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وكذلك مما ينتج عنه كذلك التأثير على مستوى معيشة الشغيلة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، وكل هذا في رأينا ناتج على أن الحوار الاجتماعي بين الاطراف الثلاث الحكومة، النقابات وأرباب المقاولات، كان مخاضه مخاضا عسيرا وعرف توقفات وتقطعات ومزايدات من هذا الطرف أو ذاك أدت في جل الاحيان إلى فقدان الثقة بين أطراف الحوار.

الحوار الاجتماعي الذي ننشده هو الذي سوف يؤدي حتما إلى السلم الاجتماعي، هذا السلم الاجتماعي الذي يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وبالتالي هذا التحريك لعجلة الاقتصاد سوف يؤدي كذلك إلى الرفع من مستوى الشغيلة سواء -كما قلت في البداية- سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص أو كذلك على مستوى موظفي الدولة.

السلم الاجتماعي الذي نطلب إليه ونتوخاه هو الذي سوف يؤدي كذلك إلى تحفيز الاستثمار سواء كان هذا الاستثمار، استثمارا أجنبيا أو استثمارا داخليا، لأن الحكومة الحالية والحكومات كيفما كانت هذه الحكومات دائما كانت تؤكد على أن إشكالية التشغيل في المغرب حفها فهي الحل ديالها سوف لن يكون إلا من طرف تشجيع الاستثمار وبالتالي من طرف القطاع الخاص الذي إذا لم يكن هذا الحوار الاجتماعي حوارا معقولا ومنطقي، سوف يؤثر على الاستثمار وبالتالي سوف يؤثر على ميدان الشغل.

هذا الحوار الاجتماعي كذلك كان من ... سوف يؤدي كذلك إلى مسألة أساسية وهو المحافظة على هذه المناصب التي عندنا، هناك مناصب، إذن الاستثمار خصو يعطينا مناصب ولكن الاضرابات المتتالية ولو ان الاضراب هو حق مشروع، حق دستوري، فيؤدي إلى ... وهؤلاء الاخوان النقابيين راه كيعرفو هذا الشيء، على أنه يؤدي في بعض الحالات وفي كثير من الأحيان إلى اغلاق المعامل وتشريد عدد من الشغيلة الذي يؤدي إلى النقصان، احنا كنطلبو التشغيل وبالتالي كنجيو الى مسألة أخرى التي هي مضادة وهي أنها تفقد عدد من مناصب الشغل.

الحوار الاجتماعي يجب أن يكون واقعي، أن يكون عقدة ما بين هذه الأطراف الثلاث، هذه العقدة التي لا بد أن تحترم من طرف الجميع، أن تحترم من طرف النقابات وأن تحترم من طرف الحكومة، وأن تحترم كذلك من طرف ممثلي القطاع الخاص أو ممثلي أرباب العمل.

وهذا الحوار الاجتماعي في نظرنا إذا كان حوارا منطقيا معقولا سوف يجنب المغرب ويلات الاضرابات القطاعية ويلات الاضراب العام

ولو أن كما قلت في البداية فالاضراب فهو حق مشروع ولكن إذا كان هذا الحوار منطقي وكان معقول، فسنجنب المغرب ويلات هذا الاضراب العام الذي سوف يؤثر حتما على مصداقية الاستثمار لدى المغرب وسوف يؤثر كذلك على السلم الاجتماعي الذي هو أداة لكل تطوير كيفما كان هذا التطوير، وبالتالي – السيد الوزير المحترم – نسألكم، نطرح عليكم السؤال التالي: أين وصل هذا الحوار الاجتماعي؟ وما هي النتائج المتوخاة منه أو ما هي النتائج التي توصلتم بها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الرابع توجه به المستشارون المحترمون السادة: الصوالحي بوزكري- ادريس مرون- ادريس العلوي- عبد الرحيم گنون- حميد المؤذن- أحمد المنتصر- حمادي موزو- عبد المجيد لمهاشي- محفوظ أمكرود- ادريس علال . فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

السيد المستشار إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس

هذا سؤال أني وضع في الحقيقة هذه 7 أشهر، عاد وصل وقته، وغادي نحطو كما هو.

فمنذ أن تحملت الحكومة الموقرة مسؤولية تسيير وتدبير الشأن العام ونحن نسمع عن العديد من المبادرات والتدابير التي اتخذتها من أجل حل معضلة البطالة التي أصبحت تتفاشى من جراء التزايد المتوالي في أعداد خريجي الجامعات والمعاهد ومن جراء التسريحات المتتالية الناتجة عن إغلاق المقاولات لأبوابها والتي ازدادت وثيرتها منذ سنتين إذ في هذا الظرف أصبحت 200 مؤسسة التي أغلقت.

من هذه الاجراءات، القانون الخاص بإعادة تكوين وإدماج الشباب الحاصل على الشهادات والصندوق الخاص بانعاش تشغيل الشباب وصندوق دعم الشباب الراغب في إنشاء المقاولات والقروض الخاصة بالتشغيل الذاتي إضافة إلى مجموعة من الاعفاءات الضريبية التي استفاذ منها القطاع الخاص من أجل تشجيعه للمساهمة في تشغيل الشباب العاطل، وما تزالون تضعون أسماء أخرى لآليات جديدة ورغم كل ذلك فإن هذه الإجراءات التي اعتبرتها الحكومة أدوات ناجعة وراهنت عليها لحل مشكل التشغيل فإنها وبشهادة كل الفاعلين في الحقل الاجتماعي لم تعط النتائج المرجوة منها بل إن كل المعطيات والمؤشرات المتوفرة الآن تؤكد محدوديتها إن لم نقل انعدام جدواها في معالجة الملفات الاجتماعية كما يدل على ذلك الواقع المعاش داخل كل بيت وعلى جميع المستويات والذي لا يمكن أن تغطيه الأرقام التي تقدمها الحكومة.

لذلك نطرح عليكم السؤال التالي: ما هي الاسباب التي حالت دون أن تعطي الاجراءات السابقة ذكرها النتائج المرجوة منها؟ وما هو البديل الذي ستقدمونه للشعب من أجل الحل الحقيقي لإشكالية البطالة والباحثين عن الشغل وتمكين المستثمرين من إعادة فتح أبواب معاملهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الخامس تقدم به المستشارون المحترمون السادة:

عقا غازي- مولاي المهدي الحبيبي- محمد أوخيار- الحاج الطاهري.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح سؤاله

السيد المستشار محمد أوخيار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين.

شهدت بلادنا خلال الشهور الأولى من السنة الجديدة موجة من الاضرابات في عدد من القطاعات العمالية كان أخيرها وليس آخرها الاضراب الذي قامت به الجامعة الوطنية لنقابات أرباب النقل العمومية

على الطرق بالمغرب، والذي جعل حركة نقل المسافرين خلال الايام ما قبل عيد الاضحى المبارك تعرف اضطرابا أدى ثمنه الفئات الضعيفة التي أدت ثمن تذاكر السفر بأسعار مرتفعة، فضلا عن إضراب أصحاب الشاحنات الذي جعل سوق الخضر يعرف ارتفاعا في الاسواق لندرتها إلى غير ذلك من الاضرابات التي عرفتها بعض الشركات والمعامل نتيجة التسريحات العمالية وطرد بعض العمال من القيادات النقابية. ونظرا للآثار الوخيمة التي يخلفها الاضراب على أرباب العمل والطبقة الشغيلة التي تنضاف إلى العاطلين عن العمل، ما هي الاجراءات العملية الجادة التي تنوي الحكومة اتخاذها في أفق استعداد الطبقة العاملة للاحتفال بعيد الشغل؟ وإلى أين وصل الحوار الاجتماعي الذي تعلق عليه الشغيلة كل آمالها. والسلام.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، تقدم به المستشارون المحترمون ... آه تقدم به المستشار المحترم السيد العسولي عبد القادر. فليتفضل.

السيد المستشار العسولي عبد القادر :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

إخواني المستشارين،

إذن، يشرفنا أن نتقدم بالسؤال التالي إلى السيد وزير التشغيل والمتعلق بما يلي : لقد سبق ادماج فئة من الشباب حاملي الشهادات في مخطط التكوين من أجل الإدماج، وبالرغم من هذا التوظيف المؤقت الذي لا يؤمن مستقبلهم، فإنهم اليوم يطالبون بالاستفادة من المنحة المخولة لهم في إطار ما يسمى "بالسيوب"، بحيث أن انتظارهم فاق السنة، والحالات كثيرة، والملاحظ -السيد الوزير- أن عملية التكوين من أجل إدماج خلقت ردود فعل داخل أوساط شبابنا العاطل حاملي الشهادات. لقد اعتمدت المقاولات بالدرجة الأولى الجانب الأسري والزبوني في هذا المجال، كما أن الدعم المخصص من طرف الدولة يتم اقتسامه ما بين المشغل والعاطل مما دفع بأغلب العاطلين إلى اتخاذ موقف عدم تدوين أسمائهم بالمراكز المخصصة لهذه الغاية. كما نسجل تماطل مراكز "السيوب"، في أداء مستحقات المعنيين في وقتها المحدد، وللإشارة فإن عملية التكوين من أجل الادماج أبانت -السيد الوزير- عن فشلها. لذا، فإ الحل الحقيقي هو إدماج هذه الفئة ضمن وظائف قارة تضمن لها الحياة القارة والاستقرار الاجتماعي، وبناءا على هذا نطالب السيد الوزير كما نطالب من الحكومة أن تعمل على تقييم خلاصات وقرارات ندوة التشغيل على ضوء التجربة العينية خاصة وأنه مرت سنة عن انعقاد هذه الندوة بمراكش. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة الوزراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السؤال السابع تقدم به السادة: المستشارون المحترمون: رحو الهلع- حميد كسكوس- محمد الحسن منينو- محمد شنينة- محمد الدواحي- محمد بلمين- محمد الريحاني البوهالي.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال، السيد منينو فليتفضل.

السيد المستشار محمد الحسن امنينو:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن تحسين الوضعية الاجتماعية هي إحدى الركائز الاساسية للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجهود الذي بذلته الحكومة رغم أهميته غير كاف للتخفيف من الاوضاع الصعبة والمأسوية أحيانا لفئات واسعة من مجتمعنا مما يجعل درجة التوتر تزداد حدة والاحتجاجات تتكاثر خاصة وأن الآمال العريضة التي علقها الشعب المغرب على حكومة التناوب كانت أكبر من طاقتها وميزاجتها الفعلية. لقد بذلت الحكومة بالفعل مجهودا لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، ونعتقد أنه آن الآوان لتتوجه الحكومة بالكامل نحو

تحقيق التوازنات الاجتماعية وإرضاء المطالب الاجتماعية المشروعة، فلا تنمية اقتصادية مستديمة، ولا استقرار سياسي دون الاستقرار الاجتماعي ودون تنمية الانسان محور كل التنمية. إن الظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا وتعيشها المقاولة الوطنية لا تلغي مشروعية المطالب الاجتماعية وبشكل خاص مطالب الطبقة العاملة المنتجة للخيرات والمحركة لمجمل الحياة الاقتصادية والتي تعاني من ضعف الاجور وضعف التغطية الصحية وهزالتها في حالة وجودها، فالمعادلة الاجتماعية، فهي أطراف لا يمكن التضحية بطرف لصالح طرف آخر، لأن النتيجة ستكون فاسدة وسلبية، وهذا ما يجعلنا نلح على ضرورة الحوار المستمر والمفضي للنتائج الفعلية وملموسة ترضي أطراف المعادلة الاجتماعية ولا يسعنا في فريق جبهة القوى الديمقراطية إلا أن ننوه بالمستوى العالي من المسؤولية والروح الوطنية وروح التوافق التي برهنت عنها كل أطراف الحوار الاجتماعي مما مكنها من التوصل الى اتفاق 19 محرم الذي ستكون له دون شك انعكاسات ايجابية على استقرار بلادنا وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالخصوص في هذه الظروف التي تستدعي منا تظافر الجهود لمحاربة آثار الجفاف ونتمنى أن تلتحق باقي الفعاليات النقابية بالآفاق التي يفتحها هذا الاتفاق، ونحن نسائل الحكومة بمناسبة هذا الحدث الهام عن الوسائل التي رصدتها لتنفيذ الاتفاق المذكور خاصة ما يتعلق بالقضايا التي جاءت على شكل صيغة عامة وعن الآفاق المستقبلية للحوار الاجتماعي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. السؤال الثامن تقدم به المستشارون المحترمون السادة: عبد الرحمان بيجي- محمد السلامي- أحمد الديبوني- عادل المعطي- علي الخضراوي- أحمد السنيتي- سعيد التدلاوي- حسن أبو العز- البكاي بورجل.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

السيد المستشار حسن أبو الغز:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين

لا يخفى عليكم أن الحوار الاجتماعي بكل مساراته يتطلب التشاور والمفاوضة الجماعية مع جميع الفرقاء، من أجل تفعيل مبدأ التوافق حول مختلف القضايا الاجتماعية وإشراك كل الفاعلين بما فيهم كل الهيآت النقابية المؤسسة طبقا لقانون الحريات العامة، إلا أن الملفت للنظر أن الحكومة اقتصرت في حواراتها مع المركزيات الثلاثة دون إعطاء أية أهمية للنقابات الأخرى، لهذه الأسباب نطرح عليكم السؤال التالي: ماهي المقاييس المعتمدة لدى الحكومة لاشراك الهيآت النقابية الموجودة على الساحة الوطنية في الحوار الاجتماعي؟ وما هي الاجراءات التي سوف تتخذها في المستقبل لتلافي الاقصاء الذي طال عددا من المركزيات النقابية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

السؤال التاسع موجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني كذلك وقد تقدم به السادة المستشارون المحترمون: لحسن بوعود- محمد المنصوري- اعمارة الحاج اعمارة- عبد الالاه الصوادقة.

فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال

السيد المستشار محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين المحترمين،

منذ تعيينكم على رأس وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين، هذه الوزارة الحية لاحظنا أنكم -السيد الوزير- تقومون شخصيا بمجهودات جبارة لتحسين وضعية الطبقة العاملة، ولاحظنا أيضا أنكم تسهرون على إنشاء حوار جاد وفعال بين الطبقة الكادحة والمشغلين بجميع الفعاليات، وهذا غريب مما نعرفه عنكم حيث أنكم اشتغلتم في القطاع الخاص وناضلتم بجانب هذه الطبقة مما أهلكم لمعرفة مشاكل الطبقة المستضعفة.

السيد الوزير المحترم،

إن السلم الاجتماعي في بلادنا أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، تمليه عدة اعتبارات منها العهد الجديد الذي دشنه صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بعدة إشارات قوية نحو عصرنة الدولة المغربية وتأهيله نحو مدارج الرقي والتقدم، قضية وحدتنا الترابية التي تتطلب إلى جانب الاجماع الوطني تقوية الجبهة الداخلية، الجفاف الذي ضرب بقوة، وهو يتطلب تجند الجميع للتضامن مع ساكنة العالم القروي، وهذا السلم الاجتماعي لن يتحقق إلا من خلال حوار اجتماعي وطني تشارك فيه جميع الفعاليات، وهنا نتساءل لماذا تم إشراك نقابات دون أخرى؟ وماذا أعددتم من حلول لمن لا نقابة لهم كالفلاحين الذين لا أجر لهم ولاهم يحزنون؟ وماذا عن الحصار المفروض على ساكنة ترميلات حيث يتواجد معمل أولماس -سيدي علي، وعن الاعتقالات التي طالت ولا زالت تطال مجموعة من العمال؟ وماذا عن عمال تيغزا تمريرت والاتفاقية المبرمة وعمال ببلادان وغيرهم؟ وماذا عن غلاء المعيشة التي ترتفع يوميا بعد يوم بدون رقيب ولا محاسب، والكل يعلم أن غلاء المعيشة هي السبب الرئيسي في المشاكل التي تحدث، وعلى سبيل المثال حوادث أغبالو بخنيفرة التي تكلم عنها جل وسائل الاعلام ولولا التدخل السريع للسيد العامل شخصيا لحدث ما لا تحمد عقباه، ونحن في الحركة الوطنية الشعبية نرى أن السلم الاجتماعي المنشود لن يتحقق ما لم يأخذ في الحسبان آلاف العاطلين سواء الخريجين منهم أو من لم يلجوا المدرسة بالمرة، وما أكثرهم بالعالم القروي، وهذه هي الاشكالية الكبرى التي نريد منكم السيد الوزير تنوير الرأي العام الوطني حولها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال العاشر تقدم به المستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن. فليتفضل .

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

كان بودنا أن تتاح لنا فرصة مناقشة موضوع الحوار الاجتماعي بمختلف تفاصيله خلال جلسة الاسبوع المنصرم حيث تقدمنا بسؤال آني في الموضوع، وذلك حتى تأتي مساهمتنا كمؤسسة دستورية وكممثلين للأمة في الوقت المناسب، غير أن الحكومة ارتأت تأجيل هذا النقاش إلى جلسة اليوم لأسباب موضوعية لعل أهمها الرغبة في توفير المناخ الذي يساعد على التوافق.

وحيث الآن قد تابع الرأي العام الوطني باهتمام بالغ ما أسفرت عنه جولات الحوار الاجتماعي التي أنهت أشغالها أول أمس بالتوقيع على اتفاق 19 محرم، فإن أي قراءة متأنية لنتائج هذا الحوار الذي تم بين الحكومة والمركزتيان النقابيتان والاتحاد العام لمقاولات المغرب تدفعنا إلى تسجيل المجهودات الكبيرة التي قام بها الاطراف الثلاثة والتنويه بمستوى النضج الذي أبانت عنه والذي نعتبره بحق لبنة أخرى تضاف للخطوة التاريخية التي أقدمت عليها نفس الاطراف بالتوقيع على التصريح المشترك لفاتح غشت 96، فلا شك أن اتفاق 19 محرم يعتبر خطوة إضافية ونقلة نوعية نحو تعميق تقاليد الحوار وترسيخ مبدإ المفاوضات الجماعية. إن معيار نجاح الحوار الاجتماعي بالنسبة إلينا يقاس أساسا بدرجة الارتقاء الجماعي إلى بلورة منهجية جديدة لطرح القضايا والمطالب ومعالجتها بروح عالية من المسؤولية، إن هذا المعيار الذي كان وسيظل صمام أمان ضد أي انحراف أو انزلاق أمام الظرفية الخاصة التي تمر منها بلادنا. إن روح التوافق ومنهجية الحوار بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين بامكانها أن تساعد على التغلب على كل الصعوبات، وفي هذا الصدد لا بد أن نثمن التعامل الايجابي مع مشروع مدونة الشغل حيث تعمل الحكومة بالموازاة مع إحالة نص المشروع على مجلس المستشارين تعمل على مواصلة الحوار مع الاطراف المعنية بهدف الاتفاق حول النقط العالقة.

لقد نص الاتفاق على عدة مبادئ والتزامات لا نشك في المجهودات الكبيرة المبذولة للوصول إليها، سواء من طرف الحكومة أو من طرف المركزيات النقابية أو أرباب العمل، ولكن ليست هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها هذه الاطراف الثلاث عن بداية عهد جديد رغم أن الحماس الإيجابي كثيرا ما تراجع على حين غرة مهدد بإقحام البلاد في آفاق غير واضحة. لذا، نود أن توضح لنا الحكومة النقط التالية:

1. ما هي ميكانيزمات الحوار الجديدة التي تم وضعها لتفادي تراجع نتائج الحوار الاجتماعي؟

2. ما هي التكلفة المالية الضرورية لإعمال مقتضيات هذا الاتفاق؟

3. ما هو المدى الزمني لتنفيذ بنود هذا الاتفاق؟

4. وأخيرا ما هي النقط العالقة بالنسبة لمشروع مدونة الشغل؟

وماهي التصورات العامة المعبر عنها بهذا الخصوص من لدن مختلف الأطراف؟ وفي تصورنا فإن الجواب على هذا السؤال الأخير من شأنه أن يزيل كل لبس ويوضح المسؤوليات وينهي أسطورة ما يسمى بالنقط العالقة في مدونة الشغل. وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

السؤال الحادي عشر للمستشار المحترم السيد عبد الإلاه المكينسي. فليتفضل.

السيد المستشار عبد الإله المكينسي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع على أن الشعب المغربي أعطى اهتماما خاصا لمراحل الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات، ونحن كتجمع وطني للأحرار نؤمن بأن نتائج هذا الحوار هامة ولها آثار مباشرة آنية ومستقبلية على كل مجالات العمل والانتاج، فالاتفاق الذي وقعته أطراف الحوار الاجتماعي في نهاية الاسبوع الماضي يكتسي أهمية خاصة لأنه أتى لتكريس فلسفة التوافق والتراضي الرامية إلى تحقيق جو اجتماعي متوازن وعادل . فالاتفاق الاخير هو بالنسبة إلينا انطلاقة لعمل متواصل وجدي لحل المشاكل الكبرى التي تعيشها مجموعة من القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي وكذلك الفلاحي ثم وضعية عمال الجماعات المحلية الذين يعيشون حيفا سافرا، نحن نؤمن بضرورة رفعه، فنحن نطالب باستمرار الحوار وبصفة دائمة لمعالجة كل القضايا العالقة وبخلق هياكل وآليات لتنفيذ محتويات كل الاتفاقيات حتى لاتبقى حبرا على ورق وحتى لا يكون الحوار مجرد رد فعل اتجاه وضعية معينة. ومن أجل الوصول إلى وضوح كامل اسمحوا لي أن أطرح عليكم -سيدي الوزير- سلسلة من التساؤلات التي تتطلب أجوبة سريعة وذلك رفعا لكل لبس، من بين هذه الأسئلة، من تتعلق برفع الحد الأدنى من الأجور في القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي والتي استثنت العاملين في الإدارة العمومية وعمال الجماعات المحلية الذين نجدهم في بعض الحالات لا يتوصلون ولو حتى بالحد الأدنى للأجور، فهل سيدي الوزير تنوون إدماج هذه الفئة ضمن المستفيدين من الزيادة المرتقبة أم لا؟

كما أننا نتساءل حول وضعية نراها غير عادية وهي وضعية نظام التقاعد والذي هم القطاع الخاص فقط بينما يعيش القطاع العام حيفا سافرا يرجع إلى كون الاصلاحات التي عرفها نظام التقاعد لا تطبق على الجميع، بل تطبق ابتداءا من فاتح يوليوز 97، لذا يجب رفع الحيف عن المتقاعدين الذين خرجوا الى التقاعد قبل يوليوز 97، فلماذا لا يتم إصلاح نظام التقاعد في القطاع الخاص والعام وتعميم مقتضياته على الجميع. حقيقة إن الحوار كان فيه تنازلات من الطرفين، فهل الحكومة أخذت بعين الاعتبار كلفة الانتاج الوطني؟ هل أخذت بعين الاعتبار وسائل تأهيل المقاولات؟ هل أخذت بعين الاعتبار العمل باتفاقيات الشراكة؟ هل أخذت بعين الاعتبار رفع الحواجز الجمركية؟ هل أخذت بعين الاعتبار سياسة المنافسة في الاسواق الأوربية؟ وأخيرا مزايا ومساوئ العولمة في إطار هذا الاتفاق.

إننا نصفق بكل حرارة على الاتفاق حول خلق صندوق لتعويض العاطلين، هذا الصندوق الذي سيمكن من تعويض العاطلين عن العمل والذي نتمنى أن يرى النور في القريب العاجل، فكيف تنوون تنفيذ ذلك لجعل كل المعطلين يستفيدون من صندوق تعويض العاطلين وذلك في أحسن الظروف. لقد رفعت الحكومة من بين أهدافها الأولى شعار إعداد التراب الوطني وبنجاح كبير، لأن العملية التي تقوم بها الحكومة

حاليا فيما يتعلق بإعداد التراب الوطني تعتبر عملية لا يمكن إلا أن نصفق لها، إلا أنه مع كامل الأسف على أن هذا الاتفاق لا يبين بتاتا هذا البعد، فالتوازن بين كل جهات المملكة يتطلب من الدولة بذل مجهودات خاصة في المناطق النائية وذلك بتحملها جزءا من الاعباء سواء منها الضريبية أو الاجتماعية أو حتى المساهمة في الأجور، وذلك حتى نضمن التوازن بين كل مناطق المغرب وحتى لا نكرس مفهوم المغرب النافع والمغرب الغير النافع وحتى لا نساهم في رفع الزيادة في عدد العاطلين وإغلاق بعض المؤسسات نظرا لاضعاف قوتها التنافسية.

وشكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب عن جميع الأسئلة التي تقدم بها السادة المستشارون :

السيد خالد عليوة وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن.

السيد خالد عليوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، الناطق الرسمي باسم الحكومة :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله".

صدق الله العظيم.

الأخت المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين

أود في البداية أن أشكركم جميعا على هذه الأسئلة المهمة والتي تظهر مدى تعلق مجلسكم الموقر والذي له خصوصيته وشخصيته في المشهد المؤسس لبلادنا، تعلق كل واحد منكم بقضايا تهم ليس قطاعا واحدا كما قد يعتقد البعض، بل تهم بالدرجة الأولى تماسك النسيج الاجتماعي لبلادنا، فقد عملنا مع كل الاطراف بدون تمييز ولا تفريق على اعتبار أن ما يعرفه الجميع بخصوص الوضعية الاجتماعية على في بلادنا والخصاص المهول الذي تتميز به أنظمتنا الاجتماعية على مستوى البنيات، على مستوى التشريع، على مستوى أدوات التدخل، على مستوى سياسات توزيع الخيرات في بلادنا. لقد قمنا جميعا كمغاربة بدون استثناء وقبل حتى الظرفيات الاستثنائية التي نعيشها، نقول إن أوضاعنا الاجتماعية ليست بخير، وأن علينا جميعا أن ننكب لايجاد حلول بناءا على قناعة أساسية وهو أن الأمر لا يتعلق بالدرجة الأولى بمسألة الامكانيات، بل يتعلق بالأساس بمسألة الإرادة الجماعية على تضحية كل الاطراف التي تمتلك هامشا من التضحية، لصالح من؟ لصالح من ينتظروننا جميعا، ولذلك فإذا كانت لي من بداية في هذا الموضوع بخصوص قضية الحوار الاجتماعي، وهو أن أتوجه بالشكر العميق والخالص أولا لأولئك الذين كانوا يمثلون تلك الفئات ويدافعون عنها وهم بين المطرقة والسندان، الذين يدافعون عن المستضعفين في بلادنا، والذين يعلمون كذلك ضيق هامش العمل وضيق الامكانيات المتوفرة، فكان علينا نحن كحكومة، وحكومة هي عبارة عن جهاز تنفيذي اخترتموه أنتم، وأعطيتموه الأغلبية في هذا المجلس.

كان علينا كحكومة أن نتماشى وأن نصاحب أولئك الذين يرفعون صوت من لا صوت لهم؟ أولئك الذين يهتمون بالقضية الأولى التي كل المغاربة يعاينونها اليوم عبر تحركات عاملهم وهو يصعد إلى مقدمة العمل الاجتماعي ويتحرك ترابيا وطبقيا واقتصاديا نحو أولئك وتلك المناطق التي هي في حاجة للعمل، فنحن اليوم نجتمع على كلمة واحد لا يمكن أن يميز بيننا أي شيء لأننا اليوم وقبل... وأكثر من أي وقت مضى كلنا مقتنعون بأنه المناضلون والمسؤولون الذين وجدوا أنفسهم بحكم الاقدار يحتلون مواقع مع أولئك المستضعفين مطوقين بمسؤولية الدفاع عنهم، لا بد وأن نعطيهم على الأقل قسطا من صبرنا ومن خاطرنا ومن إرادتنا ورغبتنا في الاستماع لهم، في محاورتهم، ولكن لا وأبدا في الحكم عليهم المسبق، في المجازفة بأحكام ربما قد لا تساعد، بل يمكن أن تكون أحكاما حائرة، ولقد لاحظت ولاحظت الحكومة على أنه إذا كان الأمر اليوم هو على ما نعيشه وعلى إيقاع هذا الاتفاق، اتفاق 19 محرم، فلأنه كذلك تلك الروح الوطنية، وتلك الرغبة التضامنية وذلك الاحساس بالمسؤولية هو كذلك ما ميز الطرف الثاني في الحوار وهو طرف أرباب العمل. لقد كانت مفاوضاتنا وكان حوارنا عبارة عن يمكن أن أقول تباري في تقديم المعطيات والمعطيات المضادة، في تقديم

الدلائل، في تقديم الدعائم لهذا الرأي أو ذاك، فلم يكن هناك أي تساهل مع الواقع لا من هذا الطرف ولا من ذاك، ولهذا كان حوارنا حوارا صريحا مخلصا متجها نحو بذل كل الجهود لتقريب وجهات النظر.

لقد استأثرت كثيرا وأنا أستمع لأول كلمة ألقيت من هذا المنبر، لأن ما جاءت به وأظن بأنه يعبر عن رأي لاتجاه داخل هذا الحوار وهو أننا وصلنا إلى مفترق الطرق إلى أين سنذهب؟ نحو البناء، بناء مغرب آخر للأجيال الصاعدة يدا في يد، أو أننا سنتجه نحو صراع مفتوح وكل قطاع أو كل مجموعة مصلحة تدافع عن مصالحها بغض النظر عن الآخرين، كنا في مفترق الطرق وأهمية هذا الاتفاق هو ما جاء على لسان كل الفاعلين بالقول بأن السلم الاجتماعي ليست بيد طرف واحد، بل إنها بيد الأطراف الثلاث وإنها بذلك مسؤولية جماعية، أريد أن أصرح من هذا المنبر بأنه من جانب الحكومة ولها ربما مسؤولية أكثر من الآخرين، سوف تتعبأ وسوف نعمل على تحمل بالواقع وبالملموس كل ما التزمنا به وحتى إن اقتضى الحال على أن نساعد الآخرين على تحمل ما هم ملتزمون به، وهذا شيء أساسي وأريد هنا أن أقول بأن المسألة لم تكن تتعلق بالوصول إلى الاتفاق، ولم تكن تتعلق بالوصول إلى تحديد مبادئ والاعلان عن مبادئ، بل الأمر كله في هذه المسألة يتعلق بوضع الآليات العملية كأن السلم الاجتماعي هو في نظر الحكومة، لا تتحقق بمجرد توقيع على الاتفاق، بل السلم الاجتماعي يتحقق في أرضية الواقع وإلى أدنى مستوى من هرمية الحركة الاجتماعية أي إلى مستوى الوحدة الانتاجية، ولذلك أريد أن أخبر مجلسكم الموقر وعبره الرأي العام المغربي على أن السيد الوزير الأول أصدر اليوم تعليماته للحكومة لتتحرك مع الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين، إلى الأقاليم أولا وقبل كل شيء لمعالجة الملفات المتعلقة بالمنازعات الاجتماعية القائمة الآن في كل الاقاليم بالمنازعات الاجتماعية القائمة الآن في كل الاقاليم وسنذهب إن شاء الله جميعا لكي نجد حلولا لتلك المعامل المعطلة، لتلك المعامل التي هي لا تشتغل بطريقة إيجابية، لتلك المناطق التي تعيش نوعا من التوتر الاجتماعي، سوف نتحرك في حملة مع شركائنا نحن لا نقول الآن فرقاء، نحن شركاء لكي نجد حلولا جميعا، فهذه هي الحالة الاجتماعية وهذه بدايتها وهي التي سوف نذهب إليها إن شاء الله مجرد ما يمر الاحتفاء بفاتح ماي إن شاء الله.

ثانيا : هو أن عملنا من الناحية الملموسة وأنتم تعلمون ذلك سوف يقوم بناءا على قرار اتخذه الوزير الأول اليوم والمتعلق بإعطاء التعليمات لكافة الوزراء ليفتحوا حوارات قطاعية مع الفاعلين الاجتماعيين الموجودين في قطاعاتهم، بناءا على الالتزام الذي أخذناه على أنفسنا.

ثالثا : وزير التشغيل سوف يستدعي إن شاء الله مباشرة بعد الاحتفاء بفاتح ماي الجامعات القطاعية ليفتح حوارات قطاعية في القطاع الخاص والقطاع الحر، مع الفاعلين الاجتماعيين والشركاء الاجتماعيين، لكي ننظر إلى ما هو خصوصي بالنسبة لتطبيق الاتفاق الذي نحن بصدده وهو اتفاق 19 ماي من هذه السنة، لأننا خلال مداولاتنا ومفاوضاتنا اعتبرنا بأن هذا الاتفاق هو اتفاق وطني لا بد وأن يندرج في إطار اتفاقات جماعية وقطاعية ملموسة، هذه هي الآليات الأولى والتي تتعلق بالاشكال الخاص بتصفية المناخ الاجتماعي في بلادنا بطبيعة الحال السيد وزير العدل كذلك سوف ينتظر من الفرقاء الاجتماعيين ما اتفقنا عليه بخصوص هذا الاتفاق في أن ننظر في القضايا المتعلقة بالملفات القضائية وتنفيذ الاحكام القضائية التي جاءت في كل المطالب والتي جاءت على لسان كل المركزيات بمن فيها المركزية التي انسحبت من الحوار، واسمحوا لي أن أفتح القوس في هذا المجال، الحكومة هي حكومة كل المغاربة، وليست لها أية رغبة في إقصاء أي طرف من الأطراف الموجودة على الساحة النقابية، بل يمكن لي أن أقول لكم بأنه إذا كان هناك من تأسف لخروج الاتحاد المغربي للشغل بعد ساعتين من بداية الحوار فهو أولا وقبل كل شيء وهذا ما لاحظناه، هم كذلك ... هم المنظمات النقابية التي كانت فيها هذا الحوار، والذين قالوا يا ليتنا فتحت لنا الفرصة لكي نحاول إقناع إخوتنا في الاتحاد المغربي للشغل للعدول عن الانسحاب ولقد توجهت شخصيا إلى السيد ممثل الاتحاد المغربي للشغل لمطالبته بالجلوس وبالاستمرار في العمل معنا وقلت في أول كلمة في بداية هذا الاجتماع أن الوثائق والمستندات التي على أساسها نحن مجتمعون هي اثنين أولا الدفتر المطلبي الذي صاحب الاعلان عن الاضراب العام من طرف المركزيتين النقابيتين وهما الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين.

ثانيا: إعلان المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل الذي كان قد صدر يوم الخميس أي 24 ساعة قبل اجتماع الحوار الاجتماعي، واعتبرت الحكومة أن كلتا الوثيقتين هم أدوات للعمل وللتفاوض خلال هذه الجولة، وكان بودي أن تكون معنا الاتحاد المغربي للشغل وأن نفتح معه كل الملفات بدون استثناء، ولكن مع الاسف نلاحظ على أنه فضلت هذه المنظمة الانسحاب، أنا أحترم هذا القرار وأضعه فوق رأسي وصرحت مباشرة بعد الجولة الأولى أي جولة يوم الجمعة على أنني سوف أتوجه بالدعوة إلى الاتحاد المغربي للشغل للحضور في لقاء ثنائي لكي نعالج القضايا التي جائوا بها، توصلت قبل قليل بتصريح لهم أصدروه عن المجلس ... آه عن الأمانة الوطنية "سيكريتارية ناسيونال". بطبيعة الحال هذا فيه عدد من المطالب، أنا إن شاء الله لو كان في إمكاني أنه نشوفهم قبل من فاتح ماي غادي نخرج من هذه القاعة وغادي نحاول نتصل بمسؤولي الاتحاد المغربي للشغل باش نقول لهم، أنا توصلت بهذيك البيان ديالكم ديال الامانة العامة.. آه الامانة الوطنية وغادي نفتح معكم حوار حول القضايا التي طرحتموها وجل القضايا التي طرحوها في بيانهم الخاص بالأمانة الوطنية هي قضايا جاءت في حوارنا الاجتماعي، يمكن لهذه المنظمة أن يكون لها خصوصياتها وشخصيتها وهذا أنا أعترف به، فأملي وندائي هو للاتحاد المغربي للشغل لأن أقول له نحن نناديكم للانخراط معنا في هذا المسار، لأنه مسار ماشي قرار، ماشي غير إتفاق لأنه مسار، لأن ننخرط في هذا المسار وأن نذهب جميعا نحو بناء اقتصاد وطني مثين مجتمع متماسك وكذلك نحو بناء غد أفضل وآمال بالنسبة لابنائنا وبالنسبة لاجيالنا الصاعدة.

أما إذا ما أردت أن ألخص فحوى هذا الحوار وما خلص إليه، وهو أنه هذا الحوار وهذا الاتفاق هو يقوم على شيئين أساسيين:

الشيء الأول وهو أننا حلقة أو هذا الحوار وهذه الوثيقة هي حلقة من مسيرة الحركة الاجتماعية في بلادنا، ليست لا بداية ولا نهاية، هي حلقة، ورثت ما كان قبلها وتأمل تدشين شيء جديد بالنسبة للمستقبل والشيء الجديد الذي نحن نأمل في تدشينه في المستقبل هو حقيقة الاستقرار الاجتماعي في المجال الاقتصادي، لن يكون ذلك سهلا، لن يكون ذلك بيسير لأن الحركة الاجتماعية الواقعية الموجودة في الواقع لا يمكن أن نقفز عليها، فبلادنا دخلت في مرحلة من التحول الاقتصادي، وهذا التحول يحدث ضغط على المؤسسات الانتاجية وعلى النسيج الصناعي وفي جميع أنحاء العالم، هذا التحول يحدث توتر في العلاقات الاجتماعية طبيعي وموضوعي وهنا تكمن خطورة المسؤولية التي سيتحملها مؤطروا الحركة الاجتماعية وهي خطورة كبيرة أي عليهم أن يتعاملوا مع واقع وهو واقع غير سهل بالارادة نحو اجتناب أولا ما يمكن أن يزيد من عناصر التوتر وكذلك أن يساعد على إيجاد حلول، على الرغم من ذلك شخصيا والحكومة، لايعني تعطي للمبادئ أهميتها وللنوايا موقعها، ولكن المعقول والمنطق والواقع يحتم علينا أنه إذا لم نوجد أدوات فعلية لإنجاح هذا الاتفاق فلن يكون لهذا الاتفاق مستقبل، ولذلك فمن بين الاشياء الاساسية التي تعرض إليها هذا الاتفاق ليست القضايا المادية الراهنة أو حول قضية الاجور أو مسألة الترقية وكذا، هذه مهمة لأنه كان مطلب مستعجل بالنسبة لبعض الفئات التي كانت لها مطالب أو مطالب مشروعة، ولكن أهم ما ينص عليه هذا الاتفاق وهو أن ظروف إنجاح عملنا في تهدئة الأوضاع وتنقية الأجواء وتصفية المناخ الاجتماعي على مستوى الوحدات الانتاجية يكمن في صنع أدوات جديدة وصنع هذه الأدوات الجديدة هو أولا أن لا نتحرك في المستقبل بدون تشاور وبدون حوار مسبق وبدون اشراك الذين هم الآن من مسؤوليتهم تطبيق هذا التأطير لكي يخففوا من واقع خطير وواقع يهدد بالضغط على العلاقات الاجتماعية.

ثانيا : أن تكون من ضمن عوامل إنجاح برنامجنا هو إيجاد الأدوات التي اتفقنا عليها وأعني بها بالدرجة الأولى أدوات ما يسمى بشبكة الاحتياط الاجتماعي لأنه إذا كان العامل لا حماية له، من طبيعة الحال إذا كانت هناك أزمة في مقاولة فهو ليس له أي مخرج وليس له أية نجدة يمكن أن يستنجد بها إلا الولوج إلى الاحتجاج، أما لو أوجدنا ولو حضرنا الأدوات الكامنة والملائمة لكي يجد في تلك الحماية الاجتماعية على الأقل طمأنينة مؤقتة فيمكن آنذاك فعلا أن نساعد المؤطر الاجتماعي وأن نساعد رب العمل على أن يجتاز الظرفية التي يمكن أن تكون ظرفية صعبة، لا يمكن -والحكومة تقول ذلك- لا يمكن لاقتصادنا أن يتحول وأن ينطلق نحو مزيد من النمو ومزيد من المردودية إذا لم نعي بأن ذلك التحول يجب أن لا تصاحبه كلفة

اجتماعية قد تهدد تماسكنا الاجتماعي، ولهذا فهذا الاتفاق إذا وضع مسألة التعويض عن فقدان الشغل، هذا ليست مسألة التي هي ايديولوجية أو مسألة التي هي عابرة، ولكن هذا عنصر من العناصر استتباب الاستقرار في النفوس وداخل الوحدات الانتاجية، وإذا ما قررنا كذلك في داخل هذا الاتفاق الاستعجال بإخراج التغطية الصحية فهذا ليس من قبيل كذلك فقط نوعا من الموضة أو نوعا من التعاطي لبعض الافكار المستوردة، ولكن لأن في ذلك كذلك عنصر من عناصر إدخال الاستقرار على علاقاتنا الاجتماعية، وإذا قررنا أن نعيد النظر في مقتضيات الحصول على المعاش التقاعد الذي كان يتطلب -في بلادنا- كان يتطلب 10 سنوات من العمل المسترسل لكي يتمكن العامل من الحصول على معاش وقررنا في هذا الاتفاق أن نراجع هذا لكي نمكن العمال الذين لا يشتغلون بطريقة مسترسلة لأقل من 10 سنوات لكي نمكنهم من الحصول على معاش، هذه كذلك أداة من الأدوات التي ستساعد على الاستقرار الاجتماعي وعلى تحسين الأوضاع في داخل المقاولات، وإذا قررنا وكان قد طرح هنا سؤال حول قضية الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية، قررنا أن نراجع السلاليم الإدارية داخل الوظيفة العمومية بطلب من المنظمة النقابية وحذف السلم 1 إلى 4 فلكي نحذف كذلك ذلك الحيف الذي يمكن من إدماج ومن تشغيل العناصر التي يمكن أن لا يعطى لها حتى الأدنى من الأجور وهذا كذلك يدخل الاستقرار عن النفوس.

وهذا كذلك سيساعدنا على العمل المتقدم، وإذا قررنا جميعا وإن ابتعض من أولئك المغرضين الذين لا يبتغون لبلادنا أن تفتخر باتفاق بين أطراف كانت متناقضة المصالح البارحة، إذا قررنا أن نواصل حوارنا حول تشريع الشغل في الوقت الذي يوجد هناك نص داخل البرلمان أفي ذلك عيب؟ أفي ذلك مساس بالمؤسسات؟ أفي ذلك إخلال بالمنهج الديمقراطي؟ ألسنا بلدا ندعى أننا متشبثون بالحوار؟ ولماذا يطالبنا البعض أن نكون نرجسيين وأن نداعب أنانيتنا بالقول بأنه هناك مسلك واحد؟ كل المسالك التي يمكن أن تؤدي بنا إلى الاستقرار، يجب أن نتبعها ويجب أن نتخذ منها نبراسا ويجب أن نتعامل معها، وهذا ليس جديدا في بلادنا، وليس سابقة في بلادنا، لذلك نحن قررنا داخل هذا الاتفاق على أنه النقط التي كانت عالقة فيما بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وهي تعني بالخصوص أرباب العمل والنقابات ولا تعنى الحكومة بالدرجة الأولى، إذا قررنا أن نستدعي هؤلاء الناس مرة أخرى لكي يتباحثوا حول صيغة توافقية أفي ذلك عيب؟ أفي ذلك مساس بحقوق المؤسسات؟ أفي ذلك مساس بالأعراف السياسية؟ ألا تعلمون بأنه لكل من القوانين التي تمر داخل هذا المجلس تكون لقاءات؟ ويكون حوار، ويكون حوار بين الحكومة والمجلس، ويكون الحوار بين الحكومة وأغلبيتها، ويكون الحوار أحيانا بين الحكومة والمجلس، ويكون الحوار بين الحكومة وأغلبيتها، ويكون الحوار أحيانا بين الحكومة ومعارضتها، ويكون كذلك الحوار بين الأحزاب المكونة وبين الاطراف المكونة لأغلبية، ويمكن أن يكون الحوار بين الاحزاب الموجودة في الأغلبية والحوار الموجود بين الأحزاب الموجودة في المعارضة، لأنه لما يتعلق الأمر بنصوص تأسيسية وكبرى لا يجب لأنانيتنا أن تطغى فأول شيء يجب أن نعيره الاهتمام هو المصلحة العليا للبلاد، وأما الذين قد يعلقوا والذين تصارعوا وتسرعوا في محاولة لجعل إبهام حول الاتفاق الذي يمكن أن أقول بأنه المتقدم والجريء الذي وصلناه لـ 19 محرم، الذين يتجرؤون قبل حتى أن يكون الاتفاق قد تم صياغته بالاعلان عن ما يتضمن وبالقول بأن هذا الاتفاق قد نص على سحب كذا، أو قد نص على مراجعة كذا أو قد ... على كل حال اتركوا لنا على الأقل الفرصة في أن يستنير الرأي العام بما هو موجود.

ولذلك - السيد الرئيس - أشكركم وأشكر مجلسكم الموقر وأحمد الله على هذه الصدفة التي جعلتني اليوم أتحدث من هذا المنبر ونحن في جو من الطمأنينة، في جو من الاستقرار، في جو من الأمل في جو من الالتزام، في جو من المصارحة، ولكن المغاربة أوفياء لما عاهدوا الله عليه، وهو أن يعتصموا بحبل الله جميعا ولا يتفرقوا، بحيث هذا هو المكسب الكبير كيف قد كانت قد تكون... كم كان قد يكون موقفي أو موقفكم اليوم أنتم الذين طرحتم الاسئلة لولا قدر الله كنا في ظرفية من التوتر، لا يجب أن نستهين بما حصل ولا يجب أن نستهين بالتضحيات التي قدمها هذا الطرف أو ذاك، ولا يجب أن نستهين بالمأمورية الملقاة على عاتقنا في المستقبل، بدون أي غرور وبدون أي إفراط في التفاؤل وبواقعية يجب أن نقول بأن ما حققناه هو بداية مشوار لعمل صعب ولعمل سيتطلب مزيد من التضحية ومزيد من التعبئة وتخطي عدد من

العقبات، لأنه بلادنا هناك من له نوايا مغرضة بخصوصها، وهناك من يبحث على اللعب في الماء العكر أو ... هناك من يبحث عن ذلك ولن نسمح له بذلك ولن نفتح الفرصة لأولئك الذين يحاولون .. مغرضون أن يتجهوا أو باللوم لبلادنا فنحن اليوم وغدا إن شاء الله يمكن أن نكون مرفوعي الرأس على أن العلاقات الاجتماعية في بلادنا وعلى أن الأوضاع الاستثنائية أظهرت أن ديمقراطيتنا في بلادنا تشتغل أنها ديمقراطية حقة، أن مؤسستنا تشتغل، أن منظماتنا منظمة حقيقية، أن حكومتنا حكومة حقيقية، أن أرباب عملنا أرباب عمل وطنيين، إن لو قلت لكم بأن تلك الزيادة التي يستهين بها البعض حول 10٪ ديال "اسميك" قد اعتبرها البعض بأنها لا شيء سبحان الله العظيم، فقد قرأت بين البارحة واليوم موقفين، موقف يقول التراجع لأننا أعطينا زيادة 10٪ في "اسيمگ" وموقف الغد يقول هذا لا شيء، في نفس... على نفس الأعمدة ما هذا؟ ما هذا اللعب؟ ما هذه الخفة بالمسؤولية؟

10٪ باش جات ديال اسميگ، كان عليها حوار دام أزيد يمكن لي نقولها لكم أزيد من 5 ساعات مباشرة، وكان عليها رفع جلسة للتشاور كل طرف على حدة، علاش؟ لأن اقتصادنا اليوم في المغرب ماشي بحال ذاك الشي ديال البارح، كان تيخرج وزير التشغيل في فاتح ماي تيقول لهم أعطيتكم 10٪ احنا اليوم لما يخرج وزير التشغيل وسيقول 10٪، عارف ما هو انعاكسها، والنقابات عارفة ما هو تأثيرها وكانوا هم كذلك النقابات مع أرباب العمل حين كان أرباب العمل يقولون هناك قطاعات قد لا تتحمل ذلك، ووصلنا في نهاية الأمر إلى قرار وقرار موحد في هذا الأمر، ماشي غير جاء وتعطات الأمور، وحتى هذا الحوار راه شحال احسب لهم الناس جاء لأنه غير كان الاضراب، هذا الحوار 7، الذي نعمله، 6 ديال الحوارات اللي دازت واللي كانوا الناس يبتهجون لما كانت الحوارات تنتهي طبعا بتوثر الحكومة، النقابات إلى آخره، أيوه اشنو هذاك الشيء أحسن من هذا، هذا العمل اللي تعمل راه بدينا كنشوفو الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جويبي 98 تنصبت الحكومة في مارس 98، في جويبي في شهر 7 كان أول لقاء لنا معهم، ولم ينتهي إلى شيء وبقينا غاديين، اللقاء الأول، الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس، الأشياء كانت فيها مطالب وكان فيها دفاع على الحقوق وكان فيها كذلك شعور بالمسؤولية من طرف الآخر وعملنا ما يمكن أن نقوم به، آخر جلسة ديال الحوار الاجتماعي الجلسة السادسة التي قيل فيها على أنه هناك قطيعة تامة، صافي اللي اعطى الله اعطاه، ما بقى حتى شي حاجة يمكن توقع في هذه البلاد بين النقابة والشركاء الآخرين ديالها سواء الحكومة أو أرباب العمل، اشنو اللي أحدث، ماشي احدث الاضراب العام، الاضراب العام راه سبقته انذارات أخرى، ما تنساو شاي الاضرابات الأخرى اللي كانت اقبل منه، وبما فيها الاضراب ديال التعليم، 2 ديال الاضرابات ديال التعليم اللي كانت ما ننساوها شاي، واحنا ماشي نعتبر بأنه لما منظمة نقابية محترمة كبيرة تنبه وتشعر وتنذر على أنه نقول هذا الشيء لا شيء، لا آسيدي، احنا كنا رافدين القبيلة ورافدين الزاد لهذا الاضراب العام، وما بغيناها شاي، واعتبرنا بأنه سيكون محنة بالنسبة لبلادنا واستعملنا كل ما في وسعنا باش ما يكون شاي هذا الاضراب العام كل ما في وسعنا أي لا بالنسبة من ناحية الاستجابة للدفتر المطلبي ولا من ناحية الاقناع، علاش لأنه اضراب عام بالنسبة إلينا، بالنسبة لبلدنا، لذا كان لا قدر الله قد يحمل مخاطر، أنا لا أحكم، أنا لا أعلم الغيب، فأنا أعتقد بأنه على المغاربة أن يكونوا فخورين كاملة مهما كانت مشاربهم بأن بلادنا، لأن بلاد هذه ماشي .. هذه راه فيها الدولة وفيها النقابات وفيها أرباب العمل، ما فيها شاي غير السياسة، فيها أرباب العمل آش من اتجاه عندهم؟ فيهم جميع الاتجاهات، النقابات اليوم حتى هي فيها جميع الاتجاهات، والحكومة حتى هي متعددة الاتجاهات، ولكن كانت الدولة كلها اللي معنية، لأن الاضراب وطني فإذن احنا كان علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا لكي نجتنب ذلك، هذا مع العلم بأنه نحن إن شاء الله سوف ندشن لمسار جديد وبكل صراحة هذا المسار الجديد نأمل على أنه غادي نقطع واحد المرحلة لإنجاز هذا الاتفاق أننا إن شاء الله نعمل له التقييم ديالو في السنة الأولى في 14 محرم من السنة المقبلة إن شاء الله إيلا احيانا الله ونجيو نقول اشنو اعملنا واشنو اللي ما عملنا شاي، واللي اعملناه كيف اعملناه، واش كان مفيد واللي ما عملناه شاي أعلاش ما عملناه شاي نتحاسبوا جميعا على ما قمنا به وما لم نقم به، كل نقطة على حدة، وسوف تلاحظون إن شاء الله على أنه لولا كثافة المشاريع المعروضة على دورتكم هذه لأتت إلى مجلسكم الموقر بعض المشاريع المهمة والمقترحة والتي ستكون جزء من تنفيذ هذا الاتفاق 19 محرم.

احنا كحكومة راه ماشي جينا واعملنا التزامات هذا راه ماشي... هذا راه اتفاق مبني على التزامات، ماشي مبني على مبادئ، والحكومة ما التزمت شاي وغادي تلاحظ بأن في هذا الاتفاق التزامات الحكومة

واسعة علاش؟ الحكومة اجتماعية، الحكومة حكومة اجتماعية، تريد تغيير الواقع الاجتماعي، لأنه إذا كانت غادي تجي لا قدر الله شي خطر اللي يمكن يهدد بلادنا هو أننا ما ننكبو شاي على العمل الاجتماعي بجد، هذه الحكومة عندها من بين المشاريع ديالها وباغي نجاوب على هذه النقطة كذلك لأنها جاءت في واحد العدد من التعاليق حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي راه الحكومة استدعت نهار 19 ماي لمجلس إدارة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كان البعض كيقول أودي خص هذا الصندوق هذا يتعدل ظهيره، وزارة التشغيل وضعت مشروع قانون لتعديل ظهير 1972 المتعلق بتنظيم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونحن الآن في التفاوض مع الطرف الثاني المعني بهذا الصندوق أي وزارة المالية لكي ندرس كل الجوانب المتعلقة به، كل الجوانب، آش كيتقال، آسيدي احنا ما نجتمعو شاي في المجلس ديال الادارة حتى يتصلح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قلنا خص مجلس الادارة يجتمع، لأنه احنا خصنا نصفيو الماضي، احنا خصنا نعرفو هذاك التسيير اللي كان من قبل على من محسوب، خصنا ماشي أش اللي يتقال أنه ايوه ايلا عندكم الليزوديت خرجوهم، لا آسيدي الليزوديت كيخص مجلس الادارة اللي يضطلع عليهم ماشي يخرجوا للشارع، كل واحد يبدى يزيد فيه وينقص هذه مؤسسة عمومية، مؤسسة بظهير، يجتمع مجلس الإدارة، يصادق على الوثائق أو لا يصادق عليها ويعمل ندوة صحفية من بعد ويقول آسيدي ها الواقع كما هو، وهو اللي يخبر الرأي العام، أما أنه ما انعقدو شاي مجلس الادارة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بدعوى أنه تيخصنا حتى نصلحوه وحتينغيروه، إيوه فاين أجهزة التسيير وعلاش هذا الصندوق بوحدو اللي غادي نعزلوه من أجهزة التسيير؟ أنه ما يكون شاي عنده «الكونسيدا سفيستراسيون ديالو والكوميكاسيسيون» ديالو، علاش؟ لا، ماشي منطقي وماشي معقول، ولهذا تيخصنا نمشيو في إطار المشروعية، احنا دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون، وفيما بعد الاصلاحات والبرامج كلها تيمكن لها تجي.

لهذا، فمثلا كان اقتراح من احدى المنظمات النقابية من ضمنهم الاتحاد المغربي للشغل تيقول بأنه علاش ما نديرو شاي واحدالنظام اللي تخرج الدولة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ياك، طار يطير، قال لك ندير ريطاريزم، ندير واحد الثنائية المجلس الاداري الثنائي، شيش، أناقلت لهم يال الله ياسم الله، لان علاش ؟ إيوه نخرجو الدولة من المسؤولية إيبه وغدا لما يكون الخصاص في صندوق الضمان الاجتماعي اشكون اللي غادي يخلص، ها هو فرنسا كان عندهم باريتاريزم، راه "لديف" باطروني فرنسي قال لهم آسيدي أنا ما بغيت شاي باريتاريزم، ما بغيت شاي هذه الثنائية أنا خصني الدولة تدخل، والتقيت مع النقابات في فرنسا آسيدي احنا أبدا علاش مصلحتنا احنا نكون بوحدينا في هذا الشيء، غادي تكون الدولة لأنه الدولة كذلك ها هي هذيك "السوبارب لسفر ديال سوكوريتي" اللي كتكون، كتراقب ولكن في نفس الوقت لما كيكون الخصاص كتجبد من الجيب ديالها، ايوه خصنا نشوف المستقبل باش ما نبقاوشاي نطرح الاشياء اللي هي يمكن تكون حقيقة ما هي شاي في مصلحة العمال ولا في مصلحة الشبكة الاجتماعية ديالنا، إيوه إذن اشنو بقى، أن الدولة مثلا ما تكون شاي ممثلة بـ 8 ديال العناصر في اسميتو، فين، ... يا الله آسيدي مرحبا، راه الدولة ايلا مثلها غير واحد بحال، بحال، احنا هذوك الناس كنجيبهم تقريبا غير قصد الاستئناس لان تيعطيو الرأي ديال واحد القطاع، اما الدولة هي دولة، وما كاين شاي le tout في conseil d'administration على حسب الظهير 72، ما كاين شاي، إذن احنا ما عندنا حتى شي مانع، بحال اللي كتحضر المالية المراقب المالي والوزارة الوصية كتحضر كوزارة تقنية، ما عندنا حتى شي مانع، ولكن يجيو ويتدخل فيها مجلس الادارة ويعمل فيها اقتراح واحنا في إطار ظهير 72 إيلا بغا واحنا نبدلو هذا الشي نبدلوه، أنا ما مقتنع شاي بهذه القضية انا تنقول آودي إذا حضرت وزارة التجارة والصناعة وكذا يمكن لها تفوض، ولكن أنا الدولة غدا يمكن لها تفويض واحد، راه أنا دولة، عندها 2 أو 3 ديال الناس تفوضهم بحيث احنا حتى في هذه النقطة خلينا الباب مفتوح، ما بغيناشاي ندخلها حتى في الاتفاق ، قلنا آودي ما فيها باس ياك احنا في الحوار، راه آسيدي بغينا "سيديطي وليجيطيام وليمطى" يجلسو معنا كاملين احنا نجلسو ويدخلو معنا في هذا الاتجاه، نمشيو جميعا اليد في اليد، راه بلادنا ما بقات شاي تحمل هذه التفرقة، نمشيو جميعا واللي تقرر بطريقة جماعية من الناحية التوافقية مرحبا به، نمشيو فيه، فعندي أمل إن شاء الله على أنه سنصل إلى ذلك، عندي أمل، لأنه راه أنا ربما من واحد القضية اللي باغي نقولها للسي المنصوري ياك هو الليقال آودي، ذكرت في كلمتك بأنني راني كنت في واحد الوقت وذاك الشي لأن راه أنت

عارف آش كاين، لان كنا التقينا في اسميتو، هذا العبد المذنب كيعرف الحركة النقابية لأن ولدها، وتيعرف قيمة كل منظمة الاتحاد المغربي للشغل على راسي، وقائدها على راسي والاخوان ديال "سيديطي" على راسي، الاخوان ديال "لوجيطيم" على راسي هذاك "لوجيطيم" ولد حومتي "سيديطي" من النهار اللي دخلت للسياسة وانا تنشوف السي محمد نوبير الاموي، الاتحاد المغربي للشغل أنا خلقت معهم أنا جيت في "ليزوفرييي ماروكان"، معهم كنت نمشي للمخيم، ما كاين شاي الميز، لأن جاءت في ظروف تاريخية جعلت على أنه هذا الشي ماشي في واحد الاتجاه، ولكن أتمنى إن شاء الله على أنه تكون هذه الوزارة، وزارة التشغيل هي ملتقى الطرق ماشي المفترق، ملتقى الطرق.

أرى لنا قضية النقابات الأخرى، لأنه تذكروا الاخوان أنا ما غادي نجتنب شاي النقاش، لا نختم وختامه مسك، أنا تنقول أودي مكتبي مفتوح، مرحبا بكم، قضية المجلس الاستشاري هذه خارج سلطتي، لأنه المجلس الاستشاري كان وضعه صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني، ولذلك فيمكن لي نقول لكم أنه نوقشت القضية في داخل هذه الجلسة، جلسة الحوار الاجتماعي لا بد أننا نديرو تقييم لأعمال هذه المؤسسات فأنا لولا .. وهو أنه تعطى امكانيات لهذا الاتفاق باش يتحقق يعني امكانيات مادية وبشرية وقانونية وتشريعية هذا هو اللي غادي يعطينا على أنه لكل مرحلة أدواتها، المجلس الاستشاري كان قد صاحب التسعينات، يمكن اليوم نبتكرو شي حاجة أخرى، بالنسبة لهذه الألفية الثالثة أو القرن المقبل اللي غادي يخرج فيه واحد العدد من الأمور.

• لا يمكن - السيد الرئيس - واسمحوا لي أن أختم هذا التدخل دون الاشارة إلى أن اعترافي بدور جميع الاطراف هو أولا وقبل كل شيء ماشي تأويل، لقد وقعت هذه الاطراف على الاتفاق ولهذا الاتفاق ديباجة وفي هذه الديباجة 3 أشياء، هو ثلاثة توجهات عامة.

التوجه الأول وهو أن ما قمنا به يدخل في سياق ما خطط له وما يوجهنا له وما يرشدنا له صاحب الجلالة نصره الله محمد السادس.

النقطة الثانية وهو أن هذا الاتفاق هو تدشين لحقبة جديدة نأمل من خلالها الوصول إلى السلم الاجتماعي ومع كل ما قلت عن هذا الأمر من ضرورة المصاحبة وضرورة الابتكار وضرورة العمل، والمبدأ الثالث وهو أنه لم يغب هاجس التضامن الفعلي بين عالم الشغل والعالم القروي، وهذا شيء أساسي في هذه المرحلة، وأظن بأنه أحسن تعبير عن التضامن كان هو التوقيع على هذا الاتفاق. شكرا لكل من ساهم في إقرار هذا الاتفاق ولي موعد وللحكومة موعد مع التنفيذ الفعلي ومع التقييم المرحلي لكل مراحل هذا الاتفاق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

إذا كان هناك من يرغب في التعقيب من السادة المستشارين..

السيد المستشار طلب الكلمة، السيد عبد الإلاه المكينسي،

دردشة في القاعة

يا الله اسي المكينسي في دقيقتين.

السيد المستشار عبد الإله المكينسي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني، اختي المستشارة

في الواقع على أن اجابة السيد الوزير كانت بمثابة كلمات أعطتنا الامل في المستقبل، أعطتنا الأمل على أساس أن هذا الاتفاق ما هو إلا انطلاقة لمرحلة جديدة، مرحلة ستتسم بالحوار، ستتسم بالمشاركة، ستتسم بتنفيذ كل المعطيات التي التزمت بها الحكومة، كل ما أريد أن أقوله للسيد الوزير وفي نفس الوقت للنقابات التي شاركت في هذه العملية هنيئا لكم، لأنكم تبنون أسس مغرب جديد، لأنكم تبنون أسس عمل مشترك جديد، ولكن مع ذلك فإنني أقول بأنه إذا كانت البداية فلا زالت الطريق طويلة، فلا تنسوا عمال الجماعات المحلية، لا تنسوا عمال ومستخدمي الادارة العمومية والمؤسسات العمومية، لا تنسوا المشكلة الأساسية التي يعيشها متقاعدوا المغرب والتي تتجلى في الحيف الذي أتى به قانون 1997، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد محمد الجوهري .

السيد المستشار محمد الجوهري :

السيد الرئيس،

في الحقيقة احنا نهنئ الحكومة ونهنئ أغلبيتها على الجهود اللي كيعملوها لبعضيتهم وكيقادو أشغالهم وكنا نتسنى على الاقل شي اشارة للمتفرجين، لن اعتبروا متفرجين وهم نحن في الساحة السياسية شي اشارة غير نقولو نتمنى أن يكون حتى المتفرجين يباركون ما وقع، فنحن حاضرون ومتتبعون ومهتمون ومعنيون في نفس الوقت احنا نقدم تهانينا للحكومة، ونقدمها كذلك للأغلبية ونقول للحكومة بأنها خطبت بزاف، خطبت في التلفزة وفي الراديو وفي الجرائد وفي البرلمان وكذلك أغلبيتها ونقول بأن الميزان الديمقراطي مختل، وانه لم يفسح المجال للمعارضة لا لتقول بأن ما تفعلونه ليس صحيحا أو ماشي مزيان أو ماكتعرفو شاي أش تعملو، لا، نعاونهم حتى برأينا ليقول الناس بأن هناك ديمقراطية احنا غادي نقولو لكم نعم، مزيان هذا الشي اللي عملتو ومهم وربما نلاحظ واحد الملاحظة بسيطة نقول مثلا إذا قررتم الترقية الداخلية راه فهو فقط تطبيق للقانون راكم ما جبتو حتى حاجة جديدة، ونعاونو النقابات ويسمعو الناس ويعرفو بأن هذه المسألة هذه راها ماشي شي حاجة جديدة راه الموظفون داخلين في نطاق قانوني عندهم وقت الترقية، عندهم نظام الترقية، خاضعين للقانون، واش تبدل شي قانون، حتى حاجة ما تبدلت.

بالنسبة لمسألة الرفع من الحد الأدنى للأجور مزيان هذا رفع الحد الأدنى اتفاقي ممتاز ما بين النقابات وما بين أرباب العمل، شيء جميل وممتاز وكيف قال السيد الوزير ماشي كيف كان كيتعمل في السنوات الماضي، كيجي عيد الشغل كيقلب وزير الشغل على شي حاجة ما يقدم شي هدية، اشنو اللي عندو ما يقدم للعمال يقول لهم انا زدتكم، ان العامل إيلا غادي تاخذ بالخطر ديالو كتقول لك زدتك في الاجرة، وطبعا هذاك هو ... مسألة الضمان الاجتماعي وهذه امور كلها عندنا ما نقولو فيها وقلنا فيها مافيها ومزيان تدار وهي من مطالبنا ومطالبنا السياسية والنقابية وغيرها.

الحاجة التي نلاحظها منين التغطية المالية غادى تجي لتسوية الترقيات، عندنا مثلا كاين 16.000 عامل غادي يتسوى أوضاعهم خلال 3 سنوات، يتم الاتفاق على الترسيم خلال آجال 3 سنوات، 4000 خلال السنة الأولى و 6000 خلال السنة الثانية و6000 خلال السنة الثالثة 4000 هذا العام خصنا نسمعو ونعرفو منين بغاو يجيبوا الفلوس، المداخيل منين بغات تجي، وزير المالية ما حضر شاي للاتفاق وما وقع شاي على الاتفاق، بين قوسين كنا نتمنى أن السيد الوزير الأول هو اللي يوقع الاتفاق على هذه الحكومة أشغالها، السيد وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل والتضامن وقع باسم الحكومة ولكن توقيع الاتفاق تكون عنده واحد القيمة كبيرة، لو وقعه السيد الوزير الأول، ترأس الإجتماع وترأس الحوار ولكن ما كاين باس هذه مسألة شكلية فقط احنا غير كنحاولو نساهم مساهمة أخرى.

قضية مدونة الشغل، الاتفاق على سحبها وحتى أن هذا الموضوع تيطرح واش احنا ما عندنا رأي؟ واش احنا زايدين؟ باش غادي يتسحب مدونة الشغل من البرلمان، لا، فلذلك السيد الوزير مشكورا، وزارة التشغيل في بلاغه الذي اصدره وضع النقط على الحروف، حقا نتمنى ما يكون شاي شي نقاش آخر خارج البرلمان والمدونة كاينة في البرلمان، نتمنى ما تعاود شاي تسقط شي حاجة من السطح وتدخل من غير طرقها القانونية لهاد مدونة الشغل التي هي رهان الجميع والتي هي مطلب من مطالب الجميع.

مسألة أخرى قانون المالية جاء قبل انتهاء .. قبل توقيع الاتفاق ولا يتضمن أي تحمل من تحملات المالية التي تضمنها الاتفاق، فهل سيأتي قانون مالي تعديلي؟ أو ملحق لتدارك الموقف قبل فوات الأوان إذا لم يأت غادي نعملو تعديل وطبعا كاين الفصل 51 راه معروف اللي دائما هو سلاح للجميع لا للحكومة ولا للبرلمان، نكتفي فقط السيد الرئيس بهذه المساهمة المتواضعة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد العسولي.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد التدلاوي.

السيد المستشار سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء ،

في الحقيقة السيد وزير الشغل عرضكم كان وجيها جدا، أنا سأختصر حتى أحترم شروط السؤال، لأن السؤال فيه 3 دقائق، وفريقنا عمل 3 دقائق واحنا تعقيبنا ما غادي شاي نعملو فيه أكثر ولكن سيكون مركز.

تكلمتم على المنازعات الاجتماعية وجيتو من بعد قلتم لنا الملفات القضائية، ما فهمت شاي أنا هذا الخلط نبغي واحد التوضيح، تكلمتم كذلك أثناء الحوار الاجتماعي قلتم على أنه الاتحاد المغربي للشغل ناض وخرج ووقفتم والتمستم باش يرجع وينخرط، أنا ما بقيت شاي نعرف واش هذا حوار اجتماعي ما بين نقابات أو انخراط كمثل النوادي، ولى نادي خص يرجع ينخرط، كذلك قلتم لولا كثافة المشاريع لجاءت الحكومة بمشاريع من أجل تنفيذ الاتفاقيات. ايوه آسيدي احنا نؤكد لكم من هذا المنبر أن غرفة المستشارين مستعدة تخدم ليل- نهار، وكذلك السبت والأحد غير جيبو لنا ما يفيد و يعطى شي حل للشباب وللطبقة الشغيلة والعاملة لانهم احنا كنعيشو في مناطق كمثل سيدي البرنوصي، كحي القدس، كبلدية عين حرودة اللي فيها 25 دائرة انتخابية وكلها تتكون من دوائر انتخابية في مدن الصفيح، وكلهم ناس عايشين في لوزينات واحنا اللي تنعرفهم كيفاش كيعانيو، احنا مستعدين نشتغلو هنا ليل-نهار وحتى السبت والاحد، غير عتقونا ولاتأخذ شاي كوسيلة أن كاين كثافة المشاريع، غير عتقونا بالمشاريع واحنا مستعدين نشتغل، غير كيبقى واحد السؤال اللي تقدم به الفريق ديالي وما جاوبتونا شاي عليه آ السيد الوزير، ولكن من خلال العرض ديالكم أنا فهمت الجواب، ما هي المقاييس المعتمدة لدي الحكومة لاشراك الهيآت النقابية؟ السيد الوزير جاوبنا، قال لك آودي كاين 3 نقابات واحدة كبر فيها، واحد ولد حومته، والآخر يشتغل معه، والله يجيب لنا حتى احنا شي وزير إما يكون ولد حومتو أو يشتغل معنا أو كبرنا معه، شكرا ، انتهيت.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري

السيد المستشار أحمد القادري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة، إخواني المستشارين،

في الواقع أن التعقيب على هذا السؤال الذي نعتبر أنه يمس أولا وقبل كل شيء قضية أساسية وقضية مهمة تنعكس على المجتمع بطريقة إيجابية وبالتالي نريد أن نؤكد الطابع الشمولي لمثل هذا الحوار : الحوار الاجتماعي لا يحض لونا معينا ولا موقعا معينا.

- الحوار الاجتماعي، هو حوار يرتبط به كل أطر اف الحوار في أي موقع نقابي كان أو في أي موقع سياسي. ولهذا نحن أكدنا على أهمية هذه الخطوة التي يعيشها المغرب وليست خطوة تعيشها طبقة معينة أو أنها قضية حكومة وقضية أغلبية، هذه قضية وطنية نرسخ الحوار يصل إلى بناء سلم اجتماعي يستفيد منه جميع المواطنين وجميع أرباب المقاولات سواء كانوا ملتزمين سياسيين مع احزاب توجد في الاغلبية أو توجد في المعارضة أو يلتزمون في إطار الغرف التجارية أو في إطار المقاولات العامة، فالحوار الذي ينتجه عنه السلم الاجتماعي نعتقد أنه قضية تهم جميع المواطنين، ولهذا نريد فقط أن نذكر السيد الوزير إذا كانت السيد الوزير الأول أعطى تعليمات للحكومة وللوزراء للانتقال إلى حل الملفات الاجتماعية المتواجدة في الأقاليم، فيجب كذلك أن تكون توجيهات إلى المسؤولين والى العمال وإلى غيرهم ليكون الحوار مع المؤسسات المنتخبة ومع المنتخبين ومع النواب والمستشارين، يكون كذلك عمل ايجابي يشترك فيه الجميع لأن العهد الجديد ومفهوم السلطة الجديدة التي أرادها جلالة الملك والتي تطبق في بعض العمالات من طرف السادة العمال الذين يستمعون إلى قضايا المواطنين ولو اقتضى الأمر إبلاغهم، ذلك عن طريق الهاتف، نلتمس باش هذا الحوار يرسخ له، وكذلك نحن متفقون مع الحكومة بأن القضية ليست قضية موقف عابر ولا لقاء عابر، ولكنه هو بداية تستمر في آليات وفي حلقات وفي التزام من طرف الحكومة انها مستعدة لتقديم الحساب على الانجازات التي تحققت في هذا الميدان.

هذه اعتقد أمور لا بد أنها تعطى لها القيمة الحقيقية لان في الواقع هذه قيمة هي للشعب المغربي وللمملكة المغربية بجميع مكوناتها ولا يمكن أن نقبل التشكيك، لأن السيد الوزير التزم باسم الحكومة سواء كان وزيرا للتشغيل أو وزيرا للمالية فالحكومة هي متضامنة

والتزاماتها تترجم بشكل يفرض ويستوجب التعامل بالاحترام، لأن هذا المغرب، مغرب عريق في الحضارة، والشعب المغربي ينتظر ونحن متفقين ينتظر الفعل وينتظر التغيير الحقيقي لاصلاح الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومحاربة الفقر وتحقيق التكافل والتضامن، هذه المواضيع كلها نريد أن تكون من واقعا ملموسا ليغيض من لا يريدون التقدم لهذا البلد ومن يعارضون مسيرة الاصلاح ومع ذلك نحن متيقنون بأن المجلس سيلعب دوره في المراقبة وفي تتبع أعمال الحكومة وفي مسايرة اعمالها لانجاح هذا الميثاق الجديد ميثاق السلم الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. ليس هناك تعقيب

المستشار المحترم السيد التويزي، تفضل .

السيد المستشار أحمد التويزي :

شكرا السيد الرئيس.

لم أرد أن أعقب على ما جاء على لسان السيد الوزير المحترم، لأنه اعطانا عرضا مفصلا بلغة عربية فصيحة، ولكن زاغت في بعض الأحيان عن ما يمكن أن يكون ما بين الحكومة وبين المستشارين أو البرلمانيين بصفة عامة، حيث سمعنا بعض الكلمات، وكنطلب من السيد الوزير على انه هذه الكلمات لا يمكن أن تستعمل داخل هذه القبة الموقرة، اللي قال مغرضون، ناس اللي يصطادون في الماء العكر، اسأل السيد الوزير اشكون اللي كيعني بهؤلاء الناس؟ اشكون فصيح ونعرف اشكون، إذا كانت المعارضة هي المعنية في هذا الموضوع، فلم تكن المعارضة ابدا في هذا الاتجاه وانتم السيد الوزير عرفتم هذا الشيء داخل اللجنة وداخل اللجان حيث قمنا وسوف نقوم في المستقبل بواحد النوع ديال المعارضة اللي هي ماشي معارضة من أجل المعارضة، صوتنا على مشاريع كثيرة بالاجماع، لأنه كنقومو بواحد المعارضة اللي هي ماشي غوغائية، أو معارضة من أجل استمالة الشارع الى ما نقوله أو إلى ما نبتغيه، فلم نكن نسيس، قلتم -السيد الوزير- أن هذوك المغرضون يريدون أن يسيسوا هذا العمل، فالمعارضة الحالية لم تقم بتسييس أي عمل، فمن سيس موضوع التشغيل؟ ليست المعارضة الحالية التي سيست ميدان التشغيل ماشي هي التي نوضت هذه المعارضة الحالية اللي خلقت المنظمات إلى آخره اللي ما عندها حتى شي موقع في الواقع وقلناها في وقتها فيما يخص حمالات الشهادة المعطلون ماشي احنا اللي درنا التشغيل، لم نقم بتسييس هذا الموضوع ما عمرنا طلعنا للمنصة وقلنا ونحن نؤمن على أنه ما يمكن شاي وقلنا للشعب راه خصنا ندير أسميك بـ **400.000** فرنك، احنا ما غادي شاي نقولوها، لان كنعرف امكانيات الحكومة وكنعرف امكانيات بلادنا أنه ما يمكن شاي انه تكون بـ **400.000** فرنك، احنا ما عمرنا قلنا هذا الكلام، اذن إذا كنا... إذا كانت المعارضة هي التي تقول هذا الشيء، هي المعنية بالمغرض وهي المعنية باصطياد العاكر، فكنطلب من السيد الوزير سحبها، لماذا؟ لان هذه المعارضة ماشي .. ليست من تلك الطينة وراه شاركنا في اللجان وشاركنا في جميع مشاريع القوانين دازت ولم نكن أبدا نعارض من أجل المعارضة، كان هدفنا احنا معنيين ولو أن ما عندنا نقابة، احنا كنحسبو الناس ديال الكونفدرالية دياولنا، وكنحسبو "لجيطيم" ديالنا، وكنحسبو الاتحاد المغربي للشغل ديالنا، كنحسبو جميع النقابات دياول المغرب، أنهم حقهم، منطقي الناس الذين صوتوا عليهم باش يدافعوا على الشغيلة؛ هذا منطقي وكنتعاونو معهم داخل اللجان في هذا الموضوع، كان الهدف من هذا الموضوع هو أن هذا المسائل ديال الاتفاق ديال **19** ديال الجمعة أن يكون اتفاق شعبي شامل، وكنا تمنينا حتى يوقع معكم حتى الاتحاد المغربي للشغل، وتمنيتموه معنا، ونتمنى على انه يتوقع من بعد مع حتى اللي هي نقابة من أكبر نقابات اللي كاينين في المغرب، ونتمنى كذلك على أن هذا الاتفاق ما يكون شاي بحال الاتفاق ديال **96**، الاتفاق ديال **96** كان انجز ما انجز ولكن بقى ما بقى، نتمنى أن يكون هذا الاتفاق ولهذا قلت في البداية على أن إذا كان الاتفاق يكون واحد الاتفاق اللي هو مبني على المعقول، يكون الاتفاق مبني على الرضا، كما قلت على التفهم ديال الوضعية، نتمنى على ان رجال الاعمال أن يتفهموا وضعية الشغيلة، ونتمنى كذلك من الشغيلة أنها تتفهم وضعية القطاع الخاص، ووضعية المغرب، اللي كنت قلتم على انه داخل في اطار العولمة، في إطار التأهيل، في إطار واحد العدد من المسائل اللي جديدة، إذا كان هذا

الاتفاق من هذا النوع، من هذا المفهوم، راه غادي ينجح ونتمنى كذلك أن الحكومة تجد الامكانيات المادية، احنا ما عمرنا كنطلبو هذه الحكومة باش تفشل، لا أحدا يريد أن تفشل هذه الحكومة، نتمنى باش يمكن لكم تجدون الموارد الاساسية لتوفوا بالعهد، لان المشكل ماشي بالاتفاق، المشكل في الاستمرارية وفي الوفاء بالعهد، والوفاء بما جاء به هذا الاتفاق، واشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد المستشار السي عمر بومقص.

السيد المستشار عمر بومقص :

شكرا السيد الرئيس

نحن استمعنا إلى جواب السيد الوزير فيما يتعلق بالموضوع الذي ساهم فيه الجميع، بغينا فقط نسجلو بإيجاب التعبير الذي عبر عليه السيد الوزير باسم الحكومة على الارادة الصلبة، على أنه هذا الاتفاق سيشكل واحد التحول ايجابي وقطيعة مع الماضي، كذلك نسجل على أنه هناك مذكرة السيد الوزير الأول على أنه هذا الاتفاق يبدأ مفعوله على مستوى الاقاليم، على مستوى الجهات من أجل مواجهة المشاكل الموجودة وما أكثرها على مستوى هذه الاقاليم والجهات، واشراك جميع المسؤلين المحليين في هذا العمل هذا، كذلك نسجل على أنه السيد الوزير يقول على أنه بالنسبة للتعامل ديال الحكومة هو تعامل مع جميع الممثلين والفاعلين الاجتماعيين دون اعتبار لأية حساسية نقابية أو سياسية، وهذا نعتبره يدخل في إطار التحول الذي يعرفه المغرب، والتعامل مع كل القوى الفاعلية على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى الاجتماع، فنحن في الفريق الاشتراكي اللي معروفين بتاريخنا، يعني بنضالنا من أجل مساندة نضالات الشغيلة والطبقات الكادحة لا يمكن إلا أن نثمن لهذا العمل اللي تدار وكنبغيو نعبرو للسيد الوزير على أنه الحرص ديالنا على أن هذه اللحظة التي يعيشها المغرب بغيناها تستمر ولايمكن أن تستمر، ماشي دائما باش تستمر خص تكون الشروط المالية والمادية، ولكن يكون أولا واساسا الشفافية في التعامل مع كل القوى المرتبطة بالموضوع.

فالذي نطلبه من السيد الوزير ومن الحكومة كلها وهو أنه هذا الحوار الذي هو أداة من أدوات ترسيخ الديمقراطية يستمر، كنعرفو الظروف، كنعرفو الارث اللي تلقاتو الحكومة، هذا شيء يعرفه الجميع ويعترف به الجميع، كنعرف على أنه كاين واحد تراكم ديال واحد المجموعة ديال السلبيات، وكنعرفو على أنه هذه الشغيلة التي هي الآن تناضل، عندها أمل في هذه الحكومة، لأنها كتعتبرها حكومة ديال التغيير، فاذن تطلب منها ربما أكثر من الامكانيات، لأن أنها تعتبرها حكومتها هذا شيء اللي خصنا نفهمه وخصنا نتقبله، وبالتالي فإذا كان هذا الحوار، إذا كانت الشفافية، إذا كان وضع الواقع كما هو بحال اللي قال السيد الوزير أمام الجميع، فما يمكن إلا أن يكون هناك واحد التوافق وواحد التواصل، لان النقابات التي هي في الحوار، هي نقابات وطنية التي عبرت عبر التاريخ على حبه لهذا الوطن وحبها للتغيير، وعبرت في واحد مجموعة من المواقف على التضحية من أجل تقدم البلاد، فأنا الذي اطلبه من السيد الوزير ومن ورائه الحكومة وهو استمرار هذا التواصل، يستمر هذا الحوار، على المستوى المركزي وعلى المستوى الوطني والمحلي، فهذا في حد ذاته نعتبره عنصر إيجابي ولو أنه تبقى المشاكل المالية، ولو أنه تبقى المشاكل المادية لأنه الظرفية كنعرفوها جميع، فعلا كاين واحد المجموعة ديال الادوات القانونية موجودة، ولكن المشكل اللي كاين انه هذه الادوات القانونية ما كانت شاي تطبق راه كاين قانون، ولكن هذا القانون ما كان شاي يطبق، أخرها هو الاتفاق ديال 1996، فوقاش بدأ تنفيذه هذا خصنا نطرحه، فوقاش بدأت الإجراءات التنفيذية ديال الاتفاق اللي كان في 1996، فعلا القانون موجود هذاك الارتباط ما بين سلم الأجور وسلم الزيادة في ... راه موجود، ولكن المشكل ماشي هو هذا، المشكل هو التنفيذ، وهذا الذي طرحناه في سؤالنا، هنا واش كاين إرادة تنفيذ القوانين، فاذن مرة أخرى نحيي هذه المبادرة، وليتأكد السيد الوزير والحكومة على أنه سنتتبع هذه الالتزامات كلها من جميع الأطراف، ونتمنى لها التوفيق، لأنها في خير ومصلحة للبلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا .

السيد التامك في إطار نقطة نظام، تفضل

السيد المستشار امبارك التامك :

في إطار نقطة نظام، شكرا السيد الرئيس .

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

غير بغيت نشير أن نقطة فقط، ونطلبها باش اما تبقى مستمرة إما اشنو في تسير جلسة اليوم، كنشوف دابا ما كاين... ولو كان الارقام في هذاك... في السبورة ولكن ما كاين احترام، كنشوف دابا الوزيرعنده 33 دقيقة فوت ساعة، السادة المستشارين اللي عنده 2 دقائق يفوت 20 دقيقة، لهذا اطلب منكم اما اذا كان هذه المسائل ديال الحوار غادي يتخصص لهم نهار ديال اسئلتهم، هذا فتبارك الله، كلها يتأخر كيف يبغي، وإذا كانت المسائل مدققة وملتزمة خص تبقى ملتزمة، والذي اطلبه فقط في هذا النهار اللي داز كامل للحوار، اطلب باش هؤلاء الناس اللي بقاو اطلب باش يمكن ايلا في الامكان ذلك يتأجلوا الى الاسبوع المقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة قبل كل شيء .. كاين السي أوشن .. وفي ... يا الله السي أوشن لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن :

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لا يسعني في الحقيقة بعد الاستماع وبامعان إلى جواب السيد الوزير، لا يسعني إلا أن أسجل باسم فريقي، التجديد والتقدم الديمقراطي مدى الارتياح الكبير الذي خلفه جواب السيد الوزير، خاصة وأنه أزاح الكثير من التخوفات التي كنا طرحناها في مضمون السؤال الآني الذي تقدمنا به في الحقيقة الاسبوع الماضي وليس اليوم، أزاح الكثير من تخوفاتنا لأن أسئلتنا كانت مركزة بالأساس عن ما هي الوسائل التي تراها الحكومة لضمان جدوى هذا الاتفاق المبارك الذي اتفقت عليه الحكومة والمركزيتين النقابيتين والممثلين عن المشغلين، قلنا أنه الضمانة، أشار السيد الوزير وبتركيز كبير على أنه كاينة ضمانة كبيرة لضمان هذا المضمون، تنفيذ هذا المضمون ديال الاتفاق، هو كون الحكومة عازمة على تقديم أو القيام بعمل تقييمي على رأس كل سنة بحال هذا الوقت هذه، للوقوف على مدى ما نفذ ولم ينفذ ولماذا لم ينفذ؟ إلى غير ذلك.

النقطة الثانية التي كذلك نسجلها بارتياح هو كون الحكومة تقول على أنه ستشرع ابتداءا من الآن على تنفيذ بعض البنود من الاتفاقية وبحال بالحرف قال السيد الوزير على أنه لولا تراكم الاشغال واحنا كنرحبو ونتفق مع الاخ السيد سعيد التدلاوي الذي تقدم على أن مجلسنا الموقر يرحب بكل المشاريع التي ستطرحها الحكومة في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد كبير للقيام بهذا العمل، فقط أريد أن اسجل بارتياح كبير على أن أكبر رهان ربحناه بهذا العمل، بهذا الاتفاق الذي توصلت إليه الاطراف الثلاث هو الوصول إلى ربح رهان عنصر الثقة فيما بين هذه الاطراف الثلاث، لأنه عنصر الثقة هي أساس كل شيء، وربحنا كذلك الإرادة السياسية للحكومة التي تنوي القيام بالتعجيل وباستعجال لتنفيذ هذه المقررات، فقط بقي سؤال مطروح السيد الوزير، لست أدري لماذا لم يجبنا عنه وهو قلت النقط الست الاسطورة التي بقيت عالقة فيما بين الحكومة والنقابة نريد عنها توضيحا ولو بسيطا، هذه النقط الست نريد عليها بعض التوضيح. شكرا السيد الرئيس، شكرا لسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسي الوزير فليتفضل.

لا شك أن الاذاعة والتلفزة راه سمعت بهذا الالتماس وأتمنى أنها ستستمر إذا كان هذا ممكن 10 دقائق

السيد المستشار :

طلبكم السيد الرئيس هو أمر بالنسبة لنا

السيد رئيس الجلسة :

ايوه احنا طلبنا دابا من الاذاعة باش تستمر

دردشة في القاعة

معالي الوزير تفضل

السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، الناطق الرسمي باسم الحكومة

شكرا السيد الرئيس

حقيقة الموضوع اللي كان بشأنه هذه الاسئلة المهمة في رأيي لا يقبل أي تأويل غير أن اللحظة التي نعيشها هي لحظة تاريخية، ولما اقول لحظة تاريخية، هذا ليس مجرد تعبير، أولا لأن بكل صدق وبكل صراحة ما نحن بصدده كما قلت هو مسار، يعني أنا أظن بأنه المهم ماشي هو التصفيق للإتفاق، بطبيعة الحال الاتفاق من الناحية الظرفية أولا أزال عنا كابوسا للتوتر الاجتماعي، باللغة العربية الفصحى.

ثانيا : أن ما قلته حول التعامل مع المحطات التاريخية له مغزى، وهذا المغزى أنه مغربنا الحمد لله يتقدم بخطوات حكيمة وسديدة نحو بناء دولة قوية، ولكن قوية ليست بسلطتها، لكن قوية بمؤسساتها، بتشريعاتها، وبمناهج العمل بين الفئات الموجودة في الحقل السياسي والاجتماعي. ولهذا الواقع المهم عنده مغرضون بطبيعة الحال يعني إذا رجعتم إلى كلامي، ما أظن بأنني قلت ولو لحظة واحدة أن المغرضون موجودون في هذه القاعة، هل تجدون ذلك؟ ليس هناك، وهذا ليس من باب الصدفة أولا لأن المغرضون ليس لهم أية رغبة في أن يتقدم المغرب، وهذا ليس شأن المغاربة الوطنيون الغيورون على بلدهم، ولا يمكن أن يكون هذا أمر موجود تحت قبة هذه المؤسسة الموقرة، أبدا، لا يمكن أن نقبل ذلك، ولهذا .. آه، الله يخليكم في هذه المسألة احنا راه ما كاين شاي، يد واحدة، طريق واحدة المغاربة الوطنيين راهم ما كتبقى شاي سياسة كتولي الوطنية، منين كتكون الظروف التاريخية ما كتبقى شاي السياسة، كتولي الوطنية، والوطنية قال عنها الحسن الثاني رحمه الله هي وثنية يعني نؤمن بها ايمان الوثنية، يعني نقدسها، وليست ملكا، بطبيعة الحال الوطنية هي ملك للوطن ها نشوف آالسي الجوهري، راه احنا تنعرفو بعضنا البعض عاجبك الحال ياك، نعم راه تنعرفو بعضنا البعض وتنعرفو ونشتغل وعاين اعطيك واحد القضية التي هي مهمة، بحال قضية مدونة الشغل ألم أقم بالمبادرة اتجاه الاخوة أعضاء مجلس المستشارين التابعين للمعارضة، للقول بأن الأمر لا يتعلق فقط بالنقاش مع فرق الأغلبية، ألم أقم بذلك أمولاي عبد السلام؟ قمت بذلك، وهل كانت في ذلك مجاملة؟ لا، ولم تكن هذه هي المرة الأولى، أنا التزمت بواحد القضية، أنا الذي قدمتها، أنا الذي أخذتها في اللجنة لما طرحنا مدونة الشغل، قلت آودي بطبيعة الحال غادي نشوف النقابات ولكل مسؤوليتي احترام للمؤسسة، قلت لابد أن استشير مع رؤساء الفرق البرلمانية، واجتمعت مع فرق الأغلبية وطلبت الاجتماع مع فرق المعارضة ولم يتيسر لفرق المعارضة أن تجتمع معي، وطلبت مني تأجيل الموعد، ومع ذلك أتشككون في نيتي اتجاهكم.

طيب، اذن، ليطمئن قلبي، ياك إيوه غادي تصلحوها معي مازال، غادي نتصالحو ما زال، آه، شوف، غادي نتعارفو نحن، غادي نتعرف وتعاشرنا في ولايات أخرى وفي كذا.. إلى آخره وفي مناسبات أخرى، والمسار ديالنا احنا غاديين، احنا كلنا احنا غاديين في مسار، ايوه ياربت أنه هذه البلاد هذه نمشيو كلنا في واحد الاتجاه اللي هو غادي يعطينا متنفس، راه المهم في هذا الاتفاق هو المتنفس اللي كيفتح، يعني كنا مختنقين، كنا مضغوط علينا جميعا واحد الوضعية اجتماعية واقعية، يعني راه شوف والله القسم لأنه اقبل ما ندخلو للاجتماع للتوقيع، وقلت ما يمكن شاي نوقعو على الاتفاق 19 محرم والميناء فيه الاضراب، وفي 6 ديال العشيا من نهار الاحد، عيطت للنقابة "لسيديطي"، و "ليجيطيثم"، ومدير الموانئ والسيد بو عمر كفوان وزير التجهيز وقلت لهم ما يمكن شاي يوقع التوقيع، احنا موقعين على أنه غندشنو السلم الاجتماعي، واحدى المرافق الحيوية واقفة، وجمعنا الناس ما بين 6 و 8 ديال العشية، وتم التوقيع على الاتفاقية في 9 ديال الليل وقلت لهم والو ما نخرج من هنا، أنا ما نمشي ديال الاجتماع اللي في الوزارة الأولى أنا جمعتهم عندي في الوزارة ديال التشغيل، ما نخرج من هنايا حتى نحل مشكل الميناء، واشنو ألقيت، ألقيت ناس حتى هما حقيقة مشاو معنا في الاتجاه، 19 اليوم ديال الاضراب كانت في الميناء، ودخلنا، وهذه القضية تطمست بأنه البارحة كانت القلابة نايضة هنايا ولما جاؤوا الناس واتفقنا معهم، ايوه بينوها حتى هي، ها العربون بدأ، العربون ديال التجديد وديال التفاهم بدأ الوقت اللي ما وقعنا في 9 ديال الليل على الاتفاق حتى كانوا العمال في الموانئ

خدموا في ذيك الليلة، كلهم دخلوا، ها هما يعني خصنا نفتخر بها، ولكن نفتخر بكون الحمد لله اللي عندنا مع من نتذاكر، الحمد لله على "les grêves ne sont pas sauvages"، اللي صعيب هو أنه نبدا ننطلق من ذيك الشيء من كل جهة، ولكن منين يكون عندك مع من تذاكر، وهذاك الذي تتكلم معه عنده الامكانية انه يأثر في اتجاه الاشياء، خصك تاخذ بيده، خص تاخذ برأيه، بحال اللي كناخذ برأي المعارضة، لما تيكون عندها مقترح، ها المشاريع التي مرت بالاجماع، ماشي مرات بالتصفيق، راه مرات بالمناقشة، بالمقترحات بالتعديلات، بالتعديلات والمساهمة، ياك، ماشي ... باش الناس يعرفوه، المغاربة خصهم يعرف بأن المعارضة تشتغل، ماشي مجاملة، وحتى الحكومة لا تجاملها، منين كتجيب المقترحات تناقش وتتفاوض، احيانا نبقى حتى الآخر لحظة عاد نلقي "les compromis" الذي نلقاهم، وهذا هو المهم بالنسبة لنا احنا.

وأعتقد بأنه ما كاين .. أنا تنقول أودي الاحكام المسبقة ما خصها شاي تكون، لأن أنا عمرها ما عندي أنا، لا على حتى شي واحد، يمكن نختلف سياسيا مع شي واحد ولكن هذاك عند رأيه وقناعته وكذا.. ظروف تاريخية تجعل كل واحد في موقع، ولكن المهم هو أنه بغينا هذاك اللي قال الليقال لك هذا صاحبه والآخر حتى هذا .. فاين مشى ، آه، ياك مشى .. ايوه، شتي، راه ذيك الشي اللي قلنا، آجي اسكن احدانا.. لا، شوف، أنا قلت أودي بكل صراحة قضية التمثيلية النقابية عندها مقاييس، احنا دابا في مدونة الشغل اقترحنا المقاييس، يدخلو الناس للبرلمان ويجيو يقول أودي لا، هذيك المقاييس ما قبلناها شاي، اشنو المقاييس اللي طرحنا احنا. المنظمة الأكثر تمثيلية خص يكون عندها الحد الأدنى ديال 6٪ من مناديب العمل، على المستوى الوطني و 30٪ على مستوى المقاولات، اللي جابها مرحبا به وهذا مقياس موضوعي ما فيها لا خوه ولا صاحبه ولا ولد عمه ولا هذا .. ما كاين شاي هذا الشي، ما كاين شاي، إيوه على.. لا، بالنسبة للمستقبل ، طيب، الآن أقول لك الأستاذ بروال بأنه لم يطرق باب وزارة التشغيل، تطرقه نقابة ووجدت الأبواب موسدة باللغة العربية الفصحى، لن تجده أبدا، بل يمكن لي نقول لك بأنه كاين بعض المنظمات النقابية اللي ما عندها شاي تمثيلية وطنية ولكن أحيانا في بعض القطاعات كتكون عندها تمثيلية، كتكون حاضرة في المفاوضات، ماشي غير ذاك الشي، ماشي مجاملة، كتكون حاضرة في المفاوضات، أنا نقول لكم مثلا غير في العام اللي فات أو هذه قبل من عام ونصف كانت منظمة نقابية اللي على المستوى الوطني ما عندها شاي المثيلية وما عندها شاي حتى ربما برلماني، ولكن كانت شادة واحد المنطقة في طنجة، إيه، ما عندك شاي فين.. آش غاتدير، مع من ستتذاكر، تتكلم مع اللي موجود، ما كاين شاي هذه المسألة ديال الاقصاء نهائيا و بتاتا واردة، ولكن لما غادي نوليو في الآليات والدواليب الجديدة التي هي دواليب ترابية وقطاعية، راه كل واحد يوجد نفسه، المشكلة هي منين كتكون الأمور كلها غير على مستوى وطني، على المستوى الوطني خصو يكون تتويج لما يجري على المستوى المحلي وعلى المستوى القطاعي فقط، ذيك الساعة كل واحد سيلقى مكانته بدون أي حساب ولا أي رأي مسبق، ما كاين شاي هذه الآراء المسبقة.

فلهذا هذه النقطة احنا ان شاء الله سنمشي إليها بالطريقة اللي هي أكيدة، من ناحية أخرى طرحت مسألة النقط الستة، آ السيد أوشن، طرحتيها ديال ستة النقط العالقة فيها واحد العدد ديال النقط في الحقيقة، فيها العلاقة بين ارباب العمل والنقابات اللي كاين فيها واحد الخلاف، ولكن راه إيلا قرأتم الاتفاق الجديد ديال 19 محرم، غادي نلقاو فيه بأنه كاين الآن بعض المقتضيات داخل هذا الاتفاق التي ستساعدنا على تخطي الامر في جلسة واخدة إن شاء الله، في جلسة واحدة، وسنمشي، السي الجوهري أنت راك عارف ومطلع على الأمور، عمر شي أحد ما تكلم على السحب، ولكن كتعرفو قضية هذا السحب بعدا، أولا ..

لا، المقال ديال من ... آه، لا .. المقال ديال الصحافة لا، ولكن واش احنا نشتغل بمقالات صحفية آ السي يروال.

آ سيدي وحنا .. آسيدي الله يخليك، واش دابا جريدة حكومية هي الأنباء، لا شوف، ودابا احنا باش نشتغلو انت خصك يعني خص يكون موبوزي لاكوف داكور خصك تقول أودي ها الاتفاق آش تيقول لك كاين في الاتفاق في البند الفلان الفلاني سحب المدونة كاينة، ما كاين شاي، ايوه صافي احنا في البرلمان نشتغل بالمؤسسات، وخى، دونك نشتغل بالوثائق الرسمية، لا نشتغل بالتعاليق وكذا .. الى آخره، هذاك

السي لا يهمنا، التعاليق راه احنا حرين في التعبير كل واحد كاين اللي كيمكن له يأول، كاين اللي يمكن له يقول بأنه علاش خالد عليوة ما بقى شاي كيبان في التلفزيون، علاش كذا، هذاك الشي كله يمكن يعمل كل واحد كيف ما بغى، ولكن راه تنأكد لكم بأنه حتى لو كانت لنا انية أتذكر أسي بروال بأنه في قبة هذا البرلمان سبق لأحد الوزراء قبلنا بطبيعة الحال بزمان، أظن في ولاية السيد محمد بوزبع، في ولاية قضية 84 ياك، في ولاية 84 سبق لأحد الوزراء أنه ما عرف تخيل له بطلب من ما اعرف شاي من آش مجموعة قالت له خصك تسحب المشروع، وجاء وقال سنسحب المشروع وعوتب على ذلك لأن لا حق له في سحب ذلك المشروع، لأن المشروع مر عبر المجلس الوزاري الذي يترأسه صاحب الجلالة نصره الله، والذي يعطي تعليماته لإحالة المشاريع على المؤسسات وخاصة ونحن الآن في برلمان ذو غرفتين يعطي كذلك توجيهات بشأن أية مؤسسة ستوضع عليها هذه الوثيقة.

فلذلك انتم الفقهاء، انتم الذين تضلعتم في القانون الدستوري، تعلمون أنه .. السي الجوهري كنت أتمنى أنه يطلع إلى هنا ويقول، هاد الناس الذين يقولون سحبت المدونة، يقول لهم الله يخليكم عندكم سحاب ليكم هذا الشي كاين، راه وحتى نبغيو نسحبها، احنا ما نخليوهم شاي يسحبوها، لأنه من الناحية الدستورية ما كاين شاي، طيب، ولهذا باش نقول أودي علاش هذا الكلام يتقال هكذا؟ علاش نخسروالجو علاش نخسرو الهدرا؟ بحال اللي كيتقال، ما نخسر شاي الهدرا، نبقى في واحد الخط وفي واحد الاتجاه اللي هو اتجاه معقول، ما يمكن بالنسبة إلينا أن يتخيل أي واحد من المغاربة بأن القانون يصادق عليه خارج المؤسسات التشريعية، المؤسسات التشريعية هي تشرع، هذا قانون، هذا ماشي اتفاق، هذا مدونة، يعني هو في الحقيقة مجموعة من القوانين، كل مادة فيه قانون، هي مدونة، فهل يتخيل أي واحد بأنه راه المسألة تتعلق بالاتفاق؟ أي اتفاق هو يساعد المجلس في مداولاته ويتمتع المجلس بكل السيادة المطلقة للتعامل مع النص، وهذا شيء قلناه وعملناه وتذاكرنا عليه ومعروف في جميع الاعراف الممكنة، لما تكون قوانين اساسية وكبيرة بحال هذه وتعني بعض القطاعات الحيوية من المنطقي أن يتم التشاور حولها، ما فيها باس، التشاور، تشاور، من المستحسن أن يكون التوافق، وتتذكرون في سنة 95، كم قضينا في مدونة الانتخابات، وهي معروضة في لجنة التشريع، ونحن نجتمع، وترفع الجلسة، ويذهب الاخوان ويتناقشون في اللجنة الوطنية للانتخابات ويعودون إلى لجنة التشريع ويقولون هذا ما حصل وتتم حتى التحكيمات على أعلى مستوى في هذا الأمر، وحتى الصياغات احيانا، فليتذكر مولاي عبد السلام هذا الأمر كله، فإذن نحن لم نبدع، يعني من ناحية البدعة أي لم نتجاوز .

-آه، من ناحية اللغة العربية الفصحى- فلم نتجاوز آه، ماشي لم ننتصر ..لم نبدع بمعنى أننا لم نتجاوز الفقه، ياك، احنا بقينا في هذه القضية، ولهذا، احنا غادي نمشيو دائما بنفس الخطوة والحمد لله لأن دابا البرلمان ديالنا عنده أكثر من 20 سنة، عنده 24 سنة وهذا شيء ديال التراكم ديال الاعراف ... وهذا الشيء كله راه تنخدمو به ونشتغل به، وسنبقى غاديين به، فالاخوان المستشارين المحترمين في المعارضة ولما نقول المحترمين لأن هذه من ناحية التنزيه في السلوك وفي الممارسة وفي العمل وفي المساعدة على التشريع لأنكم لما تشرعون ولما توافقون على مشروع أو حتى لما تعلقوا عليه، فلأنه تمارسون واحد المهمة مقدسة وهي أنكم أنتم يقال عنكم المحترمون لأن القانون يجب أن يكون منزه من أي اعتبار خارج المصلحة العليا للبلاد.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير. والآن ننتقل إلى .. هناك اقتراح من المستشار المحترم السيد امبارك التامك لارجاء هذه الجلسة إلى الاسبوع المقبل من الناحية القانونية...

إذن خصنا ناخذ واحد القرار، اما ان .. المجلس هو سيد أمره، لا يرى مانعا..

إذا سمحتم قبل أن أرفع الجلسة أريد أن أخبر السادة المستشارين أنه سيعقد اجتماع يوم الخميس والجمعة 27 و 28 أبريل ابتداءا من الساعة التاسعة صباحا بالقاعة المغربية والذي سيتم تنظيمها من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فالمنظمون يرجون مشاركة أكثر ما يمكن من السادة المستشارين. إذن اتفق الجميع على رفع الجلسة بطلب من الحركة الوطنية وباتفاق من طرف الجميع. فشكرا لكم جميعا

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة